

النشـرة المركزيـة لحركـة التحـرير الوطني الفلسطيني "فتح"..خاصة بالاعضاء

العدد الثاني عشر السنة التاسعة والعشرون حزيران (النصف الثاني) ١٩٩٣

رأينـــا

بسم الله الرحمن الرحيم

قصف بغداد وعزل القدس وجهان للعملة الصهيونية

لم يكن القصف الامريكي الهمجي لبغداد مفاجئا، ولن يكون كذلك اذا تكرر. فقد بشرت بذلك وهللت له الصحف والهيئات والاجهزة الصهيونية في امريكا وخارجها. وهي نفس الصحف والهيئات والاجهزة التي تحاصر الوفد الفلسطيني المفاوض في محاولة لفرض الشروط الصهيونية عليه بالتخلي عن القدس، وبالتسليم بشرعية الاحتلال والقبول بحل الحكم الذاتي الدائم.

اما ارادة المفاوض الفلسطيني، ورغم الممر الاجباري والشروط المجحفة التي تحاصره فانها تتعزز بالموقف البطولي الصامد المكافح المجاهد لشعبنا البطل في الارض المحتلة من جهة، وبثبات وجرأة الموقف القيادي الذي يرفض الخضوع للابتزاز الامريكي من جهة اخرى والذي يواجه الحصار بكل اشكاله في سبيل الحفاظ على الجنين الحي للدولة الفلسطينية المستقلة، ولكي يكون الميلاد الخالد للدولة على الارض في الوقت الذي يكون فيه شعبنا حرا مستقلا وقادرا على صنع السلام الفلسطيني..

لقد ادرك الامريكان والصهاينة ان امكانية فرض السلام الصهيوني على المنطقة العربية تواجهه عقبتان رئيسيتان، تتمثل الاولى في منظمة التحرير الفلسطينية وما تمثله من طموح الكيانية الفلسطينية المستقلة التي يرى فيها الصهاينة النقيض الطبيعي للكيان الصهيوني اما العقبة الثانية فانها تتمثل في العراق وما يمثله من طموح قومي يشكل حاجزا قويا يمنع الهيمنة والسيطرة الصهيونية، ويدمر فكرة السلام الصهيوني لصالح السلام العربي العادل والشامل والدائم حيث يمثل السلام الفلسطيني مركزيته وبؤرته المقدسة.

فعلى الرغم من عدم التكافؤ في موازين القوى على الارض فقد عجزت امريكا ان تفرض على الوفد الفلسطيني مشروعها المنحاز. وعمدت وحلفائها الى تضييق الحصار بكل اشكاله على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمة ذلك ارتكاب الجرائم والتجويع وتضخيم القبضة الحديدية وعزل القدس في الاراضي المحتلة، وتشديد الحصار المالي وتجفيف الموارد المالية للمنظمة الى ما دون الصفر، في محاولة لتطبيق نظرية الصهيوني.كيسنجر، الذي قال في كتابه سنوات السلام " كرجل تاريخ، علي ان اعالج المشكلة الفلسطينية اولا، لانها صلب الصراع، ولكنني كسياسي، علي ان افعل العكس. ان المسألة الفلسطينية لا يمكن حلها الآن، انه لا بد من تجويع الفلسطينيين اكثر حتى يصبحوا اكثر استعدادا لقبول

البقية ص 22

تنظيمنا الحركي
بين العلنية والسرية

■ ان احد شروط العضوية في حركتنا فتح هو قسم العضوية الذي نصه ..." اقسم بالله العظيم، اقسم بشرفي ومعتقداتي.. اقسم ان اكون مخلصا لفلسطين وان اعمل على تحريرها باذلا كل ما استطيع.. واقسم ان لا ابوح بسرية حركة فتح.. وما اعرف من امورها. هذا قسم حر والله على ما اقول شهيد"، ان سرية العضوية في حركة فتح، وسرية المهمات والامور الحركية قضيتان هامتان اعتقد البعض من ابناء حركتنا ان واقع الحال الذي نعيشه الآن قد تجاوز مرحلة السرية بشكل مطلق، فالحركة التي اصبح قادتها واعضاء مجلسها الثوري ومؤتمرها العام والكثير من اطرها القيادية داخل الارض المحتلة يتحركون علنا بوصفهم اعضاء في حركة فتح، لم تعد تلك التي كانت بعد الانطلاقة وقبل معركة الكرامة. ولكن الاساس التنظيمي لم يتغير وانما تطور بشكل يفرض التعامل مع ظروف التشتت الفلسطيني بحيث يتخذ التنظيم ومهماته الشكل الارقى والأكثر مناسبة للظروف الخاصة بكل حالة.

فاذا كانت طبيعة المواجهات التي فرضت على حركتنا ان نخوضها للحفاظ على الثورة والحركة خارج الارض المحتلة قد اقتضت بروز القيادات والكوادر وظهورها علنا، فان مطاردة تنظيمنا المسلح داخل الارض المحتلة واعتقال الكثيرين من قادة التنظيم واعضائه، جعلت جزءا كبيرا من جسم الحركة معروفا لدى العدو الصهيوني. ومع تطور اشكال المهمات النضالية في مرحلة الانتفاضة الجبارة، اصبحت العضوية مشاعا واصبح الكثيرون من ابناء شعبنا ينتمون للحركة بعد ان يتم اعتقالهم لاسباب نضالية وتحت عنوان انتمائهم لحركة فتح وللانتفاضة.

ومع دخول مرحلة التسوية، وفي خضم الظروف التي رافقت تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض، واجه تنظيمنا داخل الارض المحتلة حقيقة ان العملية السياسية تتطلب تعبئة جماهيرية علنية، في الوقت الذي تتطلب فيه ايضا تصعيد العمل العسكري لدعم موقف المفاوض الفلسطيني. وحيث ان الاجماع لم يكن متوفرا للعملية السياسية العلنية في حين كانت استراتيجية الكفاح المسلح تشكل الجامع المشترك الاعظم ليس فقط لابناء تنظيمنا وانما لكل ابناء شعبنا بفئاته وقواه المناضلة، فقد كان شعار تنظيمنا في حينه: وحدة الصف للدفاع... وحدة الهدف للهجوم.. وتعزز بشعار نفاوض.. ونقاتل.. نعارض.. ونقاتل.

قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

وليس غريبا في مثل هذه المفارقة بين العلنية والسرية ان تبرز ظواهر صحية.. وظواهر مرضية.. ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو ظاهرة سرية المهمات والاماكن والاتصالات المتعلقة بالعمل العسكري من قبل اعضاء حركيين معروفين ومطلوبين من قبل العدو الصهيوني ومطاردين من جيشه ومخابراته ومجموعاته السرية التي عرفت بالمستعربين، برزت ظاهرة الاستعجال في استلام السلطة على الطريقة الصهيونية المخطط لها في تقرير " البناء من اجل السلام" Building For Peace. والرامية الى خلق قيادة محلية بديلة كمقدمة لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية وما تمثله من كيانية وطنية مستقلة. ولحصر الطموح الفلسطيني في حكم ذاتي داخل الكيان الصهيوني.

لقد صمد تنظيم حركتنا في التجربة، وامتص المحاولة التي استهدفت دفعه بعيدا عن فعاليات العمل العسكري محولا واجهات العمل العلني الى مهمات محددة في المجالات السياسية والاعلامية والمنظمات الشعبية. وخاض تنظيمنا سلسلة من الانتخابات في الاتحادات والنقابات ومجالس الطلبة والغرف التجارية والصناعية. وقدم مناضلين من الكوادر النشطة للعمل تحت الواجهات العلنية مؤكدا الترابط العضوي بين المهمات وبين الاطر التنظيمية المحلية والمركزية.

لقد ظهر من حجم تنظيمنا الحركي ما ظهر علنا خلال مرحلة التفاوض التي لم تسفر عن اي تقدم يبشر بزوال الاحتلال، وما اصبح علنيا من جسم حركتنا داخل الارض المحتلة يجب ان لا يشكل عبئا على مسيرة نضالنا المستقبلية في حال التعثر المحتمل لعملية التسوية والتركيز الضروري وبشكل مكثف على الخيار العسكري والانتفاضي لجعل موازين القوى المحلية تميل لصالح خيارنا الاستراتيجي في ازالة الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال. وهنا لابد ان نشير ان على الكثيرين من ابناء حركتنا ان يستعدوا للاسوأ.. وان يتصوروا هجمة العدو على الجسم العلني من ابناء الحركة والمعروفين من الكوادر، فلا بد من وضع البدائل التي تضمن الاستمرار تحت كل الظروف وفي ظل اقساها وأسوئها. ولا يجوز ان نقيس ميزان القوى بالقدرة الذاتية لنا وقدرة العدو الراهنة. وانما بفعالية الدور الذي نستطيع القيام به بما يجعل دورنا في فرض التوتر الدائم في منطقة تريد امريكا ان تحقق فيها الاستقرار، ونحن نريد ذلك شريطة ان لا يكون على حساب قضيتنا الوطنية.. ليكن واضحا لامريكا ولكل دول المنطقة ان السلام لن يتحقق في غياب العدالة وتحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان الولايات المتحدة التي تريد الاستقرار في المنطقة اصبحت تدرك ان الجبهة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك الاستقرار او عكسه هي الثورة الفلسطينية وطليعتها حركة فتح. ونحن نؤكد ان رأس الرمح الفتحوي يتوهج داخل الارض المحتلة، وهو في جزئه السري الصلب والذي لابد من تعزيز صلابته، مع جزئه المناضل في الواجهات العلنية والمهمات الانتفاضية هو الضمانة القادرة على جعل امريكا والكيان الصهيوني يدركان ان الاستمرار في المراوغة وتضييع الوقت في البحث عن قيادة محلية بديلة هي مجرد اوهام. فالعلاقة العضوية بين شعبنا في الارض المحتلة وخارجها على درجة من التلاحم تطحن وتدوس بلا رحمة كل من تسول له نفسه ان يتجاوب مع المخطط الصهيوني الامبريالي.

على تنظيمنا الفتحوي داخل الارض المحتلة وخارجها الاستعداد لمتطلبات المرحلة المقبلة بخياراتها المتعددة مع التمسك بالخيار الاستراتيجي.. خيار الكفاح المسلح الذي تشكل ممارسته الجزء السري في مهمات التنظيم. فالخيار العسكري يبقى ويستمر الى ان تتحرر الارض من رجس الاحتلال وترتفع راية فلسطين الحرة، فلسطين المستقلة على اسوار القدس ومآذن القدس، وكنائس القدس ■

قضايا فلسطينية

الحبل الامريكي في مشانق آل الصباح

في الوقت الذي تكرر فيه الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها، الحديث حول حقوق الانسان، يتواصل مسلسل انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وبشكل يومي على أيدي حكام الكيان الصهيوني.

وفي الكويت يستمر انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، في اشكال متعددة من حملات الاعتقال والتحقيقات والتعسف، واحكام جائرة، تأتي بعد محاكمات ظالمة، وتستند الى شهادات مزورة، واعترافات مأخوذة بقوة السياط واساليب التعذيب الجسدي والنفسي. وهناك في الكويت، لا يزال الفلسطينيون يعانون من تطبيق قوانين الاحكام العرفية، والقوانين العنصرية التي تفرض عليهم شروطا قاسية، حول انظمة العمل والدراسة والعلاج الطبي.

وفي الكويت.. لا يزال الآلاف من الفلسطينيين معتقلين كرهائن في معسكرات الجيش، ومن بين هؤلاء عدد من الفلسطينيات..

وفي الكويت.. مقابر جماعية، تضم في ترابها رفات ضحايا جرائم القتل الجماعي التي مورست ضد الفلسطينيين.

وهنا يبرز السؤال امام هذه الوقائع، وهو كيف يجري الحديث عن حقوق الانسان، في ظل انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني.. امام اعين وسمع الذين يتشدقون بالحديث عنها؟!.

■ لا يمكن لاي متتبع لتطور الاحداث خلال الاسابيع القليلة الماضية، داخل الكويت وخارجها، الا وان يحكم الربط، بين توقيت القرار الانتقامي، الذي اتخذته محكمة أمن الدولة الكويتية، صباح يوم السبت ١٢ حزيران، باصدار حكم الاعدام، بحق عشرة شبان فلسطينيين، بعد اعتقال تعسفي جائر في سجون الكويت دام اكثر من ثلاث سنوات، وتزامنه جنبا الى جنب، مع القرار الاجرامي الامريكي، بمواصلة سياسة ارهاب الدولة، من خلال الايعاز للبحرية الامريكية، بتوجيه غارة صاروخية جديدة ضد الاحياء السكنية الآمنة

في قلب العاصمة العراقية بغداد، مدعومة في ذلك، بمواقف متفاوتة، من حلفائها الاطلسيين، وغيرهم من دعاة العدوان.

ان هذا التزامن والترابط، في مسار هذين الحدثين، قد أكدته مسرحية اغتيال الرئيس بوش المزعومة، اثناء زيارته الاخيرة للكويت، وما رافقها من ضجيج اعلامي مفتعل، وادعاءات وشهادات واعترافات مزورة، انتزعت بقوة التعذيب، وتم تلفيقها والصاقها لمجموعة من ضحايا القمع الكويتي الاسود، ومثل هذا المشهد تكرر في ايامنا الاخيرة بشكل ممجوج وفاضح !!.

وعلى الرغم من كل التهليل والترويج الاعلامي لهذه الاكذوبة، فان حبكتها لم تقنع احدا، فلم تكن اكثر من مسرحية أمريكية كويتية، سيئة الاخراج، باهتة الفصول، غير قادرة على الاقناع حتى في الشارع الكويتي والامريكي، كما جاء في شهادات الشهود والمراقبين فيما بعد.

ولأن الاوضاع الداخلية، والازمات التي تعصف بالادارة الامريكية الجديدة، وعبيدهم الجدد من شيوخ آل الصباح وادواتهم، تتجه من سيء الى أسوأ، ومن فضيحة الى أخرى، وهذا باعتراف صحافتهم الدولية، لذلك كان لابد من "كبش فداء" فلسطيني، عراقي، تغطي دماؤه المستباحة، مساحة رقعة الشطرنج، لتمحو آثار الانتكاسات والمصاعب، التي تذروها رياح عاصفة صحراء الخليج وحفر الباطن، في أعين اولئك اللاعبين اللاهثين وراء سراب "عالم جديد" طال احتضار كابوسه القديم، وأصبح عصيا على الموت!!.

لذلك جاء التصعيد متزامنا، وعلينا ان نتوقع تصعيدا متواصلا وفي ساحات اخرى، من جانب هذا التحالف الشيطاني.. اذا لم يتم صد وردعه، على قاعدة من مواقف واجراءات صمود ومواجهة نوعية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي.

وعلى سبيل المثال، وخلافا لكل توقعات البعض من ذوي النوايا الحسنة، فان صنائع بوش من آل الصباح، وبالرغم من هشاشة وضعهم الداخلي، قد لجأوا في الآونة الاخيرة، وبوحي من اسيادهم، الى تنفيذ سياسة تصعيد في اجراءاتهم القمعية، واشاعة مناخ من الارهاب الداخلي الضاغط، على مختلف اوجه الحياة في الكويت، وكان من اهدافها تأليب الكويتي، على الكويتي، في محاولة لصرف انظاره عن حقيقة الازمات، التي تعصف بالوضع الداخلي من كافة اوجهه، ليسهل بالتالي سوقه واقتياده الى مجموعة من حفر الخنادق، في مواجهة "الغريب العربي" وخاصة عندما يكون فلسطينيا او عراقيا!!. وعلى الرغم من افتضاح امر سياسة (فرق تسد) فان بعض الكويتيين لازالوا يستمرئون الخوض في أوصال هذه اللعبة العنصرية الخطرة.

مؤشرات على طريق مسلسل التصعيد:

اذا انتقلنا من استعراض الخطاب اللاوطني للغة الاعلام الكويتي الاسود، وهو بالتاكيد صوت سيده، الذي فقد لغته وعروبته، فان المصادر والوقائع الكويتية نفسها تؤكد على وجود مجموعة من الاجراءات والقرارات وبلورت منظومة سلوكية يومية، تفوح بالعنصرية بابشع اشكالها ضد كل ما هو عربي على ارض الكويت.

* من اول هذه الاجراءات، اغراق الكويت بالعمالة الأجنبية الرخيصة، بهدف حرمان اليد العاملة العربية والقدرات الفنية العربية، من فرص العمل، وصولا الى الغائها او تقليصها ما أمكن تحت دعاوي (التوازن السكاني)!!

* فرض رسوم وضرائب مالية باهظة، على انظمة الحصول على الاقامة، والعمل، والدراسة، والصحة للعاملين العرب في القطاع الخاص، وبخاصة اولئك المقيمين والعاملين في الكويت قبيل أزمة وحرب الخليج، اما من يتم التعاقد معهم، من جانب الحكومة الكويتية من العاملين الجدد، ومعظمهم من دول مثل (مصر، سورية، وبعض دول المغرب) فقد وضعت شروط، وسنت أنظمة قاسية ومرهقة ماليا، هدفها وضع الصعوبات للحيلولة دون تمكين من الحاق اسرته وعائلته به، والتي

قضايا فلسطينية
قضايا فلسطينية

غالبا ما تغادر مع معيلها ارض الكويت، حسب آخر الاحصائيات المصرية، نتيجة للارتفاع الفاحش في الاسعار واجور السكن، ومتطلبات الحياة اليومية، وانعدام الاستقرار والأمن، وشيوع الانحلال باشكاله المختلفة، فضلا عن تنامي ظاهرة: "كراهية العرب"!!.

* استمرار العمل بروح قوانين الاحكام العرفية، رغم الاعلان نظريا عن الغائها، ويتمثل ذلك في كثافة الدوريات العسكرية الكويتية، الامريكية بشكل علني وظاهر، وفي استمرار الحواجز الامنية، وسياسة الملاحقة والمداهمات العسكرية على شكل غارات فجائية، على أماكن التجمعات السكنية العربية، وبخاصة أماكن تجمع الفلسطينيين، وهم في الغالب الهدف المحبب والمطلوب للاعتقال، تحت اي ذريعة، مهما كانت واهية.

ولعل حملة الاعتقالات الاخيرة، والتي طالت بارهابها العديد من المدرسين الفلسطينيين، من حملة الوثائق المصرية، ممن طردوا من وظائفهم الحكومية، وتمكنوا من الحصول على عمل في بعض المدارس الخاصة، والحصول على اقامة رسمية، مؤشرا لذلك، فقد تم جلبُ العديد منهم او اعتقالهم بطريقة مهينة، وبدون اي مبرر يوجب ذلك، وتعرضوا لاستجواب وتحقيقات ارهابية، رافقها التهديد المعتاد بالابعاد، وذلك بهدف الضغط عليهم، والسعي لتجنيدهم وربطهم بالاعمال الاجرامية لجهاز امن الدولة سيء الذكر!!.

ولا زال البعض من هؤلاء رهن الاعتقال، في زنازن مخابرات امن الدولة، رغم المطالبات والتدخلات من جانب مدارسهم وذويهم ومن طرف المنظمات الانسانية، ولا يزال مصير بعضهم مجهولا حتى الآن!!.

* وفي هذا السياق ايضا، فقد كشف النقاب مؤخرا عن وجود العشرات من المواطنين الفلسطينيين والعرب، كمعتقلين ورهائن في معسكرات الجيش الامريكي، القريبة من منطقة الاحمدي، ومن بين هؤلاء بعض الفتيات الفلسطينيات، وبعضهن قد أدرجت اسماؤهن في عداد المفقودات منذ اكثر من سنتين.

* كما كشف النقاب ايضا عن وجود مقابر جماعية في جزيرة "جارو" القريبة من رأس الخفجي، تضم رفات المئات من ضحايا جرائم القتل الجماعية، التي ارتكبتها ميليشيات آل الصباح، وفرق الموت التابعة لمباحث امن الدولة، بعد دخول قوات التحالف الى الكويت.

* ونتيجة لكثافة حملات الاعتقال الاخيرة في صفوف الفلسطينيين والعرب، فقد قامت السلطات الكويتية، بتحويل مدارس جديدة، في منطقة ابو حليفة، وغيرها من المناطق الصحراوية النائية الى سجون ومعتقلات جديدة، وجرى ذلك بعد ان افتضح امر "مدرسة طلحة" في جليب الشيوخ، كواحدة من أسوا مراكز الاعتقال الجماعي للفلسطينيين والعرب، وقد تم تحويلها بعد الضجة التي أثيرت حولها، الى مركز اعتقال للمئات من المعتقلين، الذين يتقرر ابعادهم في اطار حملات الابعاد الاجرامية المعروفة، والتي شردت الالاف من الفلسطينيين والعرب مع عائلاتهم خلال السنتين الماضيتين وحتى يومنا هذا.

* والى جانب ذلك كله، فان نحو عشرين الفا من المواطنين الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية، يكابدون عذابا يوميا، ويتعرضون لصفوف من الارهاب الجسدي والنفسي، والحياتي قل نظيرة.

فبعد ان تم طردهم بشكل تعسفي وجائر، من وظائفهم الحكومية وغير الحكومية، بلا ذنب اقترفوه، سوى انهم فلسطينيون، فقد تم حرمانهم من العديد من حقوقهم في التعويض على نهاية الخدمة، والضمان الاجتماعي، وغيره من اشكال الضمان الاخرى، التي تقرها عقود العمل، وانظمة وقوانين العمل، رغم عنصريتها ومشوتها.. هذا بالاضافة الى استمرار سيف الملاحقة والمطاردة لهؤلاء الفلسطينيين والتضييق عليهم في سبل حياتهم ورزقهم، وتهديدهم بالطرد والابعاد والتشريد الى مناف مجهولة، نتيجة عدم حصولهم على الاقامة او العمل.

قضايا فلسطينية
قضايا فلسطينية
قضايا فلسطينية

* وقد بلغت معاناة الفلسطينيين في الكويت ذروتها، بعد ان قررت الحكومة الكويتية حرمان اولادهم من حق الدراسة في المدارس الخاصة اعتبارا من بدء العام الدراسي القادم، حتى يحصلوا على الاقامة، ويأتي هذا الاجراء التعسفي، تتويجا لسياسات السلطات الكويتية العنصرية ضد الفلسطينيين، عندما حرمت الطالب الفلسطيني من قبل حرب الخليج بسنوات من حق الدراسة في المدارس الحكومية، وقد مس هذا الاجراء كافة ابناء العاملين في القطاع الخاص، وكانوا يشكلون اغلبية الطلاب آنذاك.

هذا ولازال العشرات من أبرز الطلبة الفلسطينية ممن اجتازوا سنوات الدراسة الجامعية النهائية في جامعة الكويت، محرومون من مواصلة تعليمهم والعودة الى الجامعة، او الدراسة في المعاهد الخاصة نتيجة لتلك السياسات القمعية المطبقة ضد الفلسطينيين بشكل مميز ومقصود.

* ومن اكثر القرارات اللاانسانية، هي تلك القرارات التي بدأت وزارة الصحة الكويتية بتطبيقها على الفلسطينيين والعرب ممن لم يحصلوا على الاقامة، وذلك بالغاء مجانية العلاج، وفرض رسوم معاينة وعلاج في المراكز الصحية والمستشفيات، لا قدرة لهم على دفعها، وذلك اعتبارا من ١٩٩٣/٣/١٤. ولم يستثن هذا القرار الجائر، حالات الاسعاف الطارئة.

ان هذه الحقائق والمعطيات الصارخة، سبق وان تقدمت بها الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان، في مذكرة شاملة، اعدتها على هامش مشاركة وفدها في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا، مدعمة بالارقام والاسماء والشواهد.

كما بادرت الجمعية وبالتعاون مع المنظمات والهيئات العربية غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان، باستنفار كافة جهودها، والتوقيع على مذكرة عاجلة لحظة تلقيها نبأ اصدار احكام الاعدام بحق عشرة مواطنين فلسطينيين الى الامين العام للأمم المتحدة، ورئيس المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ممهورة بعشرات التواقيع تطالبهم بسرعة التدخل لوقف هذه الاحكام الجائرة والسعي لالغائها وارسال بعثة تقصي حقائق الى الكويت لفرض احترام وصيانة حقوق الانسان الفلسطيني والعربي، واطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات منهم، والكشف عن مصير المفقودين والمفقودات، وتخفيف معاناة اكثر من عشرين الف مواطن فلسطيني يتهددهم سيف الابعاد والتشريد الى المجهول!!

وبعد...

فان السلطات الكويتية في الولوغ في سياساتها الاجرامية، الى حد استباحة حق الحياة للانسان الفلسطيني، بشكل سافر ومخالف لكل الاعراف والمواثيق والدساتير العربية والاسلامية والدولية، فضلا عن عدم قانونيته ودستوريته، بشهادة المحامين الكويتيين ورجال القانون، فان مسؤولية فلسطينية في المقام الاول، تقع على عاتق كل فلسطيني من اجل حماية الروح الفلسطينية، من خطر جرائم القتل والاعدام بدون تهمة او ذنب والذود عنها. وردع مرتكبيها بكل الوسائل والسبل المتاحة قانونيا وشرعيا.

نقول ذلك، ونربأ بانفسنا، ان نحتكم الى العقلية الثأرية او القبلية الحاقدة، التي تحكم سلوك وعقلية مشايخ ال الصباح، ولكن وما دام للبيت رب يحميه، فان شعب الانتفاضة المباركة، الذي توجه له سهام العدو الاسرائيلي المحتل، ويتعرض لخناجر الحقد الاسود من حلفائهم "الاعراب" اولى بصد هذه الهجمة الاجرامية التي تستهدف صرف انظاره عن قدس الاقداس، التي يطوقها الصهاينة بكل آلات الحرب والدمار الامريكية.

وهي في نفس الوقت مسؤولية عربية واسلامية ودولية، نحملها امانة في اعناقنا فالحياة تليق بالفلسطيني وهو اهل لها.

وفلسطين تليق بابنائها البررة.

والرأس الفلسطينية تليق بكرامتها العربية.

وقد اعذر من انذر.. ■

قضايا عربية

الصومال والأمن القومي العربي

■ تكشف المأساة الصومالية عن المأزق القاتل الذي يتخبط فيه "النظام الدولي" الراهن وهو يتنطح بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لمحاولة ترتيب اوضاع العالم وفق توجهات ومفاهيم واهداف لا تأخذ بعين الاعتبار سوى مصلحة امريكا وحلفائها وسعيهما الأرعن والعشوائي لادخال جميع الشعوب والامم تحت عباءة التبعية والخضوع.

ولعل ما يزيد مرارة تلك المأساة كونها تجري تحت راية الامم المتحدة، المفترض ان تكون صمام أمان للشعوب والقادرة على توفير الحماية والرعاية والامان للدول الصغيرة والضعيفة، فاذا بها تتحول تحت ضغط الولايات المتحدة الامريكية الى ستار لتمرير أهداف ومشاريع تتعارض مع المبادىء التي قامت عليها، بل ان الانحياز الصفيق والمكشوف قد اصبح سمة تحدد مسار وتوجهات الامم المتحدة في السنوات الاخيرة.

ان سكان الصومال الذين كانوا ينتظرون السلام والمساعدات الغذائية تعرضوا لهجومات استخدمت فيها الصواريخ والطائرات والمدفعية من جميع العيارات، اذ بدأت صباح يوم ١٢ حزيران/ يونيو الجاري مرحلة جديدة في تاريخ الامم المتحدة من الناحية العسكرية، وهي ما يمكن اعتباره مرحلة " فرض السلام" بالقوة العسكرية.

من هنا يبدأ السؤال عن دور قوات الامم المتحدة، اذ ان هذا الدور كان ينحصر عادة في ما عرف بعمليات حفظ السلام، وهي عمليات تنحصر في معاونة اطراف توصلوا الى ترتيبات لوقف اطلاق النيران او اتفاقيات سلام على المحافظة على هذه الترتيبات، ولم تكن هذه القوات تستخدم القوة تقريبا، لكنها هذه المرة تستخدم القوة المسلحة لتنفيذ قرارات لمجلس الامن، وهي حالة فريدة منذ عمليات الامم المتحدة في الكونغو والتي انتهت نهاية مأساوية، وتعرض فيها الامين العام للامم المتحدة همرشولد لانتقادات شديدة، كذلك فان هذه العملية تذكرنا بعمليات الحرب الكورية التي حاربت فيها قوات من دول مختلف تحت علم الامم المتحدة، وان كانت في حقيقتها قوات من الولايات المتحدة مع اشتراك رمزي من دول اخرى كثيرة لاضفاء صفة الشرعية الدولية على اعمالها. اخيرا فان العملية تذكرنا بعمليات التحالف الدولي ضد العراق الذي عمل بتفويض من الامم المتحدة.

يبدو للاسف ان عمليات الامم المتحدة في الصومال في طريقها الى التحول الى مستنقع تقع فيه الامم المتحدة ويصعب ان تتخلص منه. فيما لا شك فيه ان الاوضاع الاجتماعية في الصومال شديدة التعقيد وان الروابط التي تربط الافراد بقياداتهم اقوى بكثير من تصورات قيادات الامم المتحدة والولايات المتحدة عن المعونة الانسانية وفرض النظام في بلد انهار فيه النظام السياسي، وان التدخل العسكري الاخير سيؤدي بالقطع الى مزيد من الخسائر في قوات الامم المتحدة والصوماليين، في حين انه اصبح من المشكوك فيه قدرتها على فرض النظام. وبدلا من ان يكون دور هذه القوات توصيل مواد الاغاثة الى الناس، يصبح دورها هو المحافظة على حياة افرادها ولو عن طريق قتل الذين حضرت من اجل اغاثتهم.

قضايا عربية

قضايا عربية

ان اهمية الصومال الاستراتيجية لا يختلف عليها اثنان، وقد أكد على ذلك تقرير صدر عن الكونجرس الامريكي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٢، حيث اوضح ان الصومال بالنسبة للولايات المتحدة جزء من شبكة المدى العالمي للوجود العسكري في ما وراء البحار، اي "جزء من الشبكة الواسعة للقواعد العسكرية الامريكية في الخارج".

ولهذا .. لم يكن غريبا ان تنفق الولايات المتحدة في عقد الثمانينات (٥٤) مليون دولار على تطوير قاعدتي "مقديشيو" و"بربرة" الصوماليتين، لتكونا قاعدتين لدعم ومساندة الاسطول الامريكي في المحيط الهندي، ولأسطول طائرات "أريون بي - سي٣" التي تقوم بأعمال الدورية الدائمة فوق تلك المنطقة.

ومن الحقائق التي ينبغي الا تغيب عن البال ان الصومال بقواعده يقع في اطار "مظلة القيادة المركزية الامريكية"، ولعل هذا ما يفسر سر وصول قائد القيادة المركزية الامريكية - الجنرال جوزيف هور - الى القاهرة وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه القوات الامريكية والدولية شن هجماتها ضد قوات الجنرال محمد فارح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد، حتى يكون على صلة - مباشرة - بما تشهده منطقة القرن الافريقي من تطورات في هذه المرحلة..

ويذكر ان القيادة المركزية الامريكية هي التي تولت مسؤولية حرب الخليج ونفذت الجريمة التي حملت اسم "عاصفة الصحراء" اذ تمد مظلة هذه القيادة وفقا لقرار انشائها في أول يناير ١٩٨٣ من شمالي شرقي البحر المتوسط الى باكستان شرقا، وكينيا غربا، ولتشمل الشرق الاوسط بأسره، والمناطق الجنوبية المحيطة به في أفريقيا، والمناطق الجنوبية الغربية اي الخليج العربي والمحيط الهندي. وعلى ذلك لا يمكن فصل التحرك العسكري الامريكي في الصومال عن الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

وفي واقع الامر تمثل منطقة القرن الافريقي أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي، من حيث انها تعتبر واحدة من اهم المناطق الاستراتيجية في العالم المعاصر، والتي لها تأثير دائم ومستمر في العلاقات الدولية. فلا شك ان الصراع في هذه المنطقة يشكل ميدانا رئيسيا للصراع العربي - الاسرائيلي، ولاشك ايضا ان الصومال يمثل، بسواحله الممتدة على المحيط الهندي وخليج عدن وبأراضيه الممتدة حول جنوب شرق اثيوبيا وكينيا، عمقا استراتيجيا هاما. وعليه فانه ليس من مصلحة الامن القومي العربي ان يكون الصومال ضعيفا ومقسما ومهيمنا عليه من قبل القوى الخارجية.

واذا كان من الصعب وضع سيناريو لتوقعات المستقبل في الصومال، الا انه من الممكن تسجيل بعض الحقائق التي اسفرت عنها التطورات الاخيرة، والتي تشكل اتجاهات هذا المستقبل:

١ - ان القوات الامريكية قد نزلت على ارض الصومال لتبقى، وترجح خبرة التدخل الامريكي في الخليج العربي صحة هذا التوقع. كما ان "سيولة" الوضع الدولي ستترك المجال واسعا أمام الولايات المتحدة الامريكية لتعيد صياغة الاوضاع في منطقة القرن الافريقي وفقا لمصالحها الاستراتيجية.

٢ - ان بذور الانقسام القبلي قد اينعت قطوفها، لذلك ليس من المستبعد تثبيت انقسام الصومال الى اقليمين احدهما في الشمال وثانيهما في الجنوب، اذ تشير مجريات الامور الى ان اعلان حكومة وحدة وطنية ودستور مؤقت لن تكون عملية سهلة في ظل المؤثرات الخارجية والصراع القبلي الداخلي.

لقد كان دور الدول العربية إزاء الازمة الصومالية، بمراحلها المختلفة، استطلاعيا اكثر من كونه دورا أساسيا فاعلا غيورا على المصالح العليا للامة العربية. مما يترك المجال للولايات المتحدة الامريكية كي تستكمل اعادة صياغة المنطقة العربية كلها طبقا للمصالح الامريكية - الاسرائيلية المشتركة، والتي جسدها تجديد التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، ولعل تصاعد حركة المقاومة الصومالية للوجود الاجنبي على ارض الصومال يفتح عيون وعقول الامة العربية كي تعيد صياغة اوضاعها الذاتية، بما يوقف حالة التدهور العربي ويوفر امكانية النهوض من جديد ■

صواريخ كروز
ومصداقية الولايات المتحدة

■ بددت صواريخ كروز، التي سقطت على الاحياء السكنية في بغداد، خلال الاسبوع الماضي، كل مصداقية الولايات المتحدة الامريكية، ليس لدى الشعب العربي بل لدى المسؤولين العرب الذين يؤيدون أمريكا والذين يعارضونها ولدى الذين لا يؤيدون ولا يعارضون، من اصحاب اللا موقف.

لكن المسؤولين العرب يعانون في هذه الحقبة الزمنية من انعدام الوزن واشياء اخرى.

فعلى الرغم من ان هذه الصواريخ بددت مصداقية الولايات المتحدة، الا ان المسؤولين يصفقون لها، ويزعمون انه لا خيار لهم الا البقاء مع امريكا، فهم اي اصحاب الشان يصرون على ان يخلقوا لامريكا مصداقية ملونة ومسوقة ومموضوعة بالطريقة التي يسهل علينا بلعها، فالمهم ان نبقى تحت العباءة الامريكية نتحرك كيف تحب، ونسكن عندما يريد ذلك مستر كلينتون او وزير خارجيته او احد مستشاريه، او حتى احد موظفي وزارة الخارجية من الدرجة الثالثة.

لكن المفارقة ان الادارة الامريكية ترفض ان يكون لها مصداقية، فهي لا تريد ان تلزمها المصداقية بأي شيء، ولكن البعض يصرون على ذلك.

ان واقع الامر يظهر لنا ان الولايات المتحدة لا تكيل بمكيالين بل بألف مكيال ومكيال، وهي حتى لا تحاول ان تخفي هذا، على الاقل، عن انظمتنا العربية، فالادارة الامريكية تريد ان نفهم ان المصداقية هي العصى الغليظة، وليس حقوق الانسان والديمقراطية ونظام السوق المفتوح، وهي اي الادارة الامريكية ترغب في ان يفهم العرب انها تفرض ما تريد على من تريد في الوقت الذي تريد وعلى العرب كشعوب وانظمة ان يفهموا هذا.

فبعد الجولات العديدة من مفاوضات السلام التي لم يحدث فيها اي تقدم في صالحنا، تستمر الادارة الامريكية في توجيه الدعوات لحضور هذه الجولات، وتعطينا هامشا ضيقا كي نتاخر عن الموعد المقرر سلفا بضعة أيام لا اكثر، يقرر بعدها الوزراء العرب الذهاب الى واشنطن، ثم نعود بعد كل الجولة بخفي حنين، ونعود مرة اخرى نتلقى الدعوات ورسائل الضمانات لنحضر مرة اخرى، ونقول لا مفر، فهذا الطريق الوحيد المفتوح امامنا الممر الاجباري والشروط المجحفة.

ان ادارة كلينتون تحاسب العراق وفق النوايا وتجد له التهم بالجملة من تعطيل فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة الى محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش، ثم تضرب العراق بالصواريخ التي تسقط على الاحياء المدنية، ويصفق بعض العرب ويتغزلون برجولة امريكا، ويثلج صدور العرب الاخرين الاسف الامريكي لسقوط بعض المدنيين العراقيين الذين دافعوا عن كل البوابات العربية، منذ الحملات المغولية حتى الآن.

عندما يتعلق الامر بالبوسنة، فاننا نشاهد على الشاشات الصغيرة ذلك الامريكي وهي يأمل بأن تستطيع الدبلوماسية الامريكية في الوصول الى انتزاع قرار من مجلس الامن خلال الاشهر القريبة كي يحمي سكان البوسنة، اما عندما يتعلق الامر بالعراق فان الدبلوماسية الامريكية تتوفق باتخاذ ١٢ قرارا من مجلس الامن خلال اسبوع واحد لتدمير بلد بكامله، وكل ذلك بسبب المعتقدات الدينية لسكان البوسنة والهرسك وللشعب العراقي، وحتى دون قرار يستطيع ذلك الامريكي ان يضرب بالصواريخ احياء مدنية ثم يدعو مجلس الامن للموافقة، وفق المثل الذي يقول "نقتله اليوم وغدا نحاكمه".

اما عشرات القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، الحديثة منها والقديمة الصادرة عن مجلس الامن او عن الجمعية العامة للامم المتحدة فهي غير قابلة للتنفيذ وحتى ان الاصرار على المطالبة بتنفيذها يعتبر خروجا على الشرعية والاجماع الدولي.

واذا حدث واتخذ مجلس الامن قرارا بدافع الحياء، لاعادة المبعدين الفلسطينيين في جنوب لبنان، فان الولايات المتحدة لا تصر على تنفيذ القرار خشية ان يغضب الكيان الصهيوني، وبالتالي تتعرقل المفاوضات في واشنطن، وفي مفاوضات السلام لا تصر على ان تتنازل حكومة رابين خشية ان تنسحب من المفاوضات، ورغم هذا نسمع بعض الاصوات العربية تقول ان امريكا سوف تضغط على رابين عندما يحين الوقت. والوقت لم ولن يحين بعد، والواقع ان اطراف التفاوض العربية هي التي تتعرض للضغط الامريكي الى درجة العصر لتقديم كل شيء مقابل لا شيء.

السياسة الامريكية تجاه العالم العربي واضحة تماما لان ساكني البيت الابيض يدركون معظم الحكام ان العرب لا يرفضون ولا يعرفون كلمة لا، فيما تحاول الحكومة التركية تقنين مياه الفرات ودجلة للعراق وسوريا، فان امريكا تحاول جر هذه المياه من خلال المفاوضات المتعددة الى الكيان الصهيوني كي تنعم المنطقة بالسلام.

والغريب في هذا ان اكراد العراق ينعمون بالمواد الغذائية والحماية الامريكية وبالخدمة الاعلامية في كل وسائط الاعلام الامريكي والاوروبي، بينما يستمتع اكراد تركيا بالقتل بالاسلحة والطائرات الامريكية. فحقوق الانسان بالنسبة لهم شيء مهمل وتلاهم شيء لا يذكر، هذه بعض من مكاييل الادارة الامريكية والدول الاوروبية التي تزعم انها واحة الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.

فدول التحالف تناور وتماطل حتى تعطي الوقت للصرب وتنتهي الازمة وتفرض حظر بيع الاسلحة على المسلمين في البوسنة، ونصفق للسياسة الامريكية الحكيمة. عجيب منطق امريكا، يثير الاعصاب ويخلق حالة من الهستيريا، لكن الاعجب هو المنطق العربي، او على الاصح منطق المسؤولين العرب، فهو يكاد يصيب الانسان بالسكتة القلبية. فضريبة الكربون فقط كفيلة بان تلوث كل الدم العربي منذ اول حروف التاريخ والى آخر الحروف، ولا يمكن لك ان تدرك ان كانت الدول العربية المصدرة للنفط ستقبل وتدفع الضريبة ام ترفض، لكن في المقام الاخير سيرفضون ويدفعون بعد اشارة من لجنة الخبراء، التي قد تزعم ان ضريبة الكربون هي من اجل ازدهار العالم العربي.

ان تقارير اللجان الامريكية والاوروبية بشأن ضريبة الكربون سوف تأتي بأسرع مما نتصور، لكن تقرير اللجان الغربية عن احتلال جنوب لبنان والجولان والضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وسلب الشعب الفلسطيني بكامله لا يمكن ان تأتي، واذا اتت فسوف تقرر ان القدس عاصمة موحدة لا يمكن طرحها على مائدة المفاوضات اذا اردنا ان تستمر المفاوضات. والجولان قيمة امنية يمكن التفاوض على اجزاء منها، وجنوب لبنان مشكلة معقدة وليس لها مرجعية في المفاوضات، والقطاع اولا والضفة ثانيا ويبقى الوضع على ما هو عليه حتى الجولة المائة. فالمفاوضات هي الهدف، وليس مضمونها وقد قيل في الامثال سابقا "القوي عايب"، ونضيف الان والضعيف اعيب اذا استسلم ورضخ، وهو الاقوى اذا صمد وطخ .. وطخ.. وطخ ■

قضايا الخلاف والورقة الاميركية

■ النتائج التي تلوح في نهاية الجولة العاشرة لم تشكل مفاجأة لنا، فلم يكن هناك اي سبب يدعو للتفاؤل، او يبشر بنتائج ايجابية.

ولقد سبق ورافق انعقاد الجولة العاشرة، وعود اميركية بان الجولة العاشرة ستكون مختلفة، وكذلك ضغوط اميركية عامة على عموم المنطقة العربية لاضعاف المفاوض الفلسطيني، وافراغ العمق القومي للمفاوض العربي. وفي هذا الصدد لاحظنا ان الولايات المتحدة قد مارست السياسات التالية:

أولا: ضغط اميركي شديد لالغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، وهو ضغط ظلت تمارسه الادارة السابقة الى ان تحول الى أمر من كرستوفر وزير الخارجية، وقد استجابت بعض دول الخليج مثل الكويت التي حاولت ان تقسم المقاطعة الاقتصادية الى مباشرة وغير مباشرة.

ثانيا: تشديد الضغوط على ليبيا، وخاصة فيما يعرف بقضية (لوكيربي)، واثارة قضايا الحدود بين ليبيا وتشاد، ويرافق ذلك محاولات ضغط شديدة على القيادة الليبية ومحاولة دفعها الى مواقف لا تنسجم مع توجهاتها العامة خاصة وان الانظمة العربية الاخرى تقف من الحصار ضد ليبيا موقف المتفرج.

ثالثا: اثارة المشاكل في وجه السودان، وتوجيه الاتهامات اليه بتشجيع ما تسميه (الارهاب)، ومن ذلك اثارة موضوع تورط دبلوماسيين سودانيين بمحاولة اغتيال الامين العالم للامم المتحدة المزعومة.

رابعا: تشديد الحصار على العراق، والمضي قدما في محاولة تركيعه وتمزيقه، ومثال ذلك العملية العسكرية الاميركية ضد الشعب العراقي والتي تسببت في استشهاد عدد من المواطنين، وهي اشارة ذات دلالة على الرغبة الاميركية في ضرب محاولة بناء القوة الذاتية العربية.

في هذه الاجواء تواصلت اعمال الجولة العاشرة للمفاوضات في واشنطن وكان قد سبق انعقادها، رفض منظمة التحرير الفلسطينية لبيان المبادىء الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي زعمت انه حل وسط بين الورقتين الفلسطينية والاسرائيلية، وهو ما عكس تراجع موقف واشنطن اي الادارة الجديدة من مرجعية عملية السلام، حيث ان الادارة الجديدة تحاول التملص من الالتزامات التي على اساسها عقد مؤتمر مدريد، وخاصة التخلي عن كتاب الضمانات، والقرار ٢٤٢، نقول اذن، ان الجولة العاشرة جاءت كأسوأ جولة من جولات المفاوضات، بسبب استمرار التعنت الاسرائيلي، واستمرار المناورات الاميركية.

ولقد بات معروفا بان الولايات المتحدة سوف تقدم في اللحظات الاخيرة مشروع تصور لبيان مبادىء او اسس للتقدم في المفاوضات.

اننا نعرف ان الولايات المتحدة هي شريك منحاز لاسرائيل. نعرف ان الولايات المتحدة لن تقدم افكارا منصفة للجانب الفلسطيني، خاصة وانها تتستر على ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة، وتعطي الغطاء لاسرائيل كي تفرض على الشعب الفلسطيني الامر الواقع..

ان اصرار المفاوض الفلسطيني على ثوابتنا الوطنية، وحقوقنا في التسوية المنصوص عليها في كتاب الدعوة والضمانات، وقرارات الشرعية الدولية يظل هو البوصلة التي تحدد الاتجاه في معركتنا السياسية الشرسة هذه.

وان المناورة الاسرائيلية، والغطاء الاميركي يستهدفان تغييب المسائل التالية:

١ - الولاية الجغرافية، فمن المعروف ان منظمة التحرير الفلسطينية تتمسك بموضوع الحدود الجغرافية للسلطة الانتقالية الفلسطينية وهي الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ٦٧ بما في ذلك القدس.

وتحاول اسرائيل تقسيم المناطق المحتلة منذ عام ٦٧، كما انها تعلن ان الاراضي الاميرية هي اراضي دولة، ولا يحق لاسرائيل اعتبار الاراضي المحتلة اراضي دولة لان الدولة المحتلة لا تملك حق التصرف في تلك الاراضي حسب القوانين الدولية، وكانت سلطات الاحتلال قد ابتدعت كل الاساليب لمصادرة الاراضي ..

وكان الجانب الاسرائيلي في لجنة الارض والمياه قد حاول تثبيت وجهة نظره بضرورة اجراء تقاسم وظيفي في ادارة الاراضي استنادا الى نوع كل ارض من خلال البحث في تصنيف وتجزئة الاراضي الى اراضي خاصة، واراضي دولة، واراضي امنية، ومستوطنات .. الخ.

وقد رد الوفد الفلسطيني على هذه المحاولة، ودحضها قانونيا لانها تتعارض مع مسألة الوحدة الاقليمية والقانونية للولاية الجغرافية في حدود عام ١٩٦٧.

٢ - القدس...

وتحاول اسرائيل منذ الآن تغييب موضوع القدس عن جدول الاعمال وبيان المبادىء. ونحن نصر على انه لا بيان مبادىء بدون القدس، لان من يقبل بتغييب القدس في هذه المرحلة، فكأنه يقبل بالتنازل عنها في مرحلة لاحقة.

لذلك، فان حدود الولاية الجغرافية كما اقرتها القيادة الفلسطينية هي الاراضي المحتلة عام ٦٧ وفي مقدمتها القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية.

٣ - المستوطنات..

لم توقف اسرائيل بناء المستوطنات وتوسيعها، وكل ما قدمته في هذا الصدد هو اعلان رابين عن وقف المستوطنات السياسية والاستمرار في المستوطنات الامنية، دون ان يحدد ما هو الأمني وما هو السياسي.

كما ان اسرائيل تحاول استثناء المستوطنات من سلطة الحكومة الانتقالية الفلسطينية، وان تظل المستوطنات في المرحلة الانتقالية تحت السلطة الاسرائيلية، وهو ما يشكل انتقاصا من موضوع السيادة في المستقبل، وما يجعل من المستوطنات ورقة مساومة لمنع الشعب الفلسطيني من تقرير المصير والحصول على الاستقلال التام في حدود الاراضي المحتلة عام ٦٧.

لذلك، فان المفاوض الفلسطيني يصر على ان تكون القضايا الثلاث المذكورة واضحة تماما، ومثبتة في بيان المبادىء، ومن هنا كان التحذير الذي اطلقه الاخوة في الوفد المفاوض منذ الآن خوفا من ان تقفز الورقة الاميركية المزمع اعلانها عن تلك القضايا الاساسية.

وقد اعلن الاخ صائب عريقات في تصريح له في واشنطن، بانه اذا قرر الاميركيون اهمال هذه القضايا (الولاية الجغرافية - القدس- الاستيطان) فيما سيقدموه، فان معنى ذلك الدخول الى هوة سحيقة بين الفلسطينيين من جانب، والاميركيين والاسرائيليين من جانب آخر.

وفي اللقاء الذي تم ما بين الاخ فيصل الحسيني ووزير الخارجية الاميركية يوم ٩٣/٦/٢٩، عرض الاخ فيصل الموقف الفلسطيني مركزا على موضوع القدس، واكد انه لا يمكن التوصل الى اي اتفاق بدون القدس. كما دار النقاش حول الورقة الاميركية التي من المتوقع ان يتقدم بها الاميركيون في الساعات الاخيرة من الجولة العاشرة، فأكد الاخ الحسيني انه ما لم تتضمن الورقة الاميركية عناصر رئيسية ثلاثة هي: الولاية على الارض، والقدس، والاستيطان فان الرد الفلسطيني سيكون معروفا سلفا.

ان الجولة العاشرة جولة سيئة تشبه سابقاتها، ولكن الجديد فيها سيكون الورقة الاميركية، فهل ستكون هذه الورقة متوازنة؟ لا نعتقد ذلك، ولكن لننتظر حتى تعلن ونقول رأينا فيها..

وان تأكيد الوفد الفلسطيني على المسائل الخلافية للادارة الاميركية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار.

واذا ارادت الولايات المتحدة ان تكون حكما نزيها وحياديا، فعليها ان تقيم علاقات متوازنة مع كل الاطراف، وفي هذا الصدد يتعين على الولايات المتحدة ان تعيد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وان تعترف بان منظمة التحرير هي التي تقود وتوجه المفاوضات.

ومهما يكن من امر هذه الضغوط والمناورات التي نشهدها، فان مواقفنا واضحة، واننا نتمسك بحقوقنا اكثر من اي وقت مضى، ولابد من الاعتماد على الذات، وعلى دعم الاشقاء والاصدقاء واستنفار قوى الرأي العام العالمي من خلال اداء سياسي جيد يدعمه انتفاضة شعبنا وعمليات المقاومة اليومية الباسلة في الوطن المحتل ■

العدو الصهيوني..
يستمر في وضع العقبات أمام الطريق الى السلام

■ تواجه حكومة العدو الصهيوني برئاسة اسحق رابين، في هذه الفترة، ازمة جديدة، نجمت عن نشر معلومات حول لائحة الاتهام الصادرة ضد وزير الداخلية ارييه درعي، المتهم بالرشاوي والغش وخيانة الامة، الى جانب اتهامات اخرى ضده.

وتلافيا لحدوث ازمة وزارية، تمس الائتلاف الحكومي القائم، فان اسحق رابين، اعلن عن نيته تعليق عضوية درعي في الحكومة، اصرارا منه على ان يفي درعي بالتزامه وتعليق عضويته في الحكومة، بعد تقديم لائحة الاتهام ضده، وحسب ما سجل في السياسة الداخلية لحكومات العدو، فان حادثة مماثلة قد جرت لأهارون ابو حصيرا، الذي كان يشغل مهام وزير العمل في ذلك الحين، والذي علق اشتراكه في الحكومة، وعهد بحقيبة وزارة العمل الى اهارون اوزن، الذي بقي يشغلها حتى موعد الانتخابات التالية.

وبالرغم من تقديرات وزراء واوساط حزب العمل، ان تقديم لائحة الاتهام ضد وزير الداخلية، لن يهز الحكومة، ولن يغير في بناء الائتلاف الحكومي القائم، وذلك لأن حركة شاس، خلصت الى استنتاج، يقوم على انه ليس لديها سبب، يدفعها الى ترك الائتلاف، لان مكانها في الائتلاف، سيظل مصانا، حتى في حالة تعليق عضوية درعي كوزير داخل هذا الائتلاف، فانه وحسما للموضوع، فان رأيا قانونيا، اعده خبراء في ديوان رئاسة الوزراء، ينص على اجبار درعى على الاستقالة، فور تقديم لائحة الاتهام ضده. ومع ذلك، فان درعي يعتبر لائحة الاتهام الصادرة ضده، تستند على اكاذيب ملفقة، وانه سيعمل على تفنيدها كاملة، وانه سيخوض صراعا، يمنع رفع حصانته، حتى ولو انتهى به الأمر الى السجن، وهو مدعوم، حسب تأكيدات هامة، من قبل الحاخام يوسف، الذي حثه وأمره بعدم استقالة، كما ان مسؤولين آخرين في شاس، يتحدثون عن اشتباهم بوجود دوافع عنصرية طائفية، وراء هذه الحملة، هدفها تشويه الوزير درعي، وحركة شاس، التي تتكون من اليهود الشرقيين.

وحتى لا تنسحب حركة شاس من الائتلاف، ينوي رابين الاجتماع بالحاخام يوسف، وتقديم اقتراح لهذه الحركة، يقضي بتعيين وزير اضافي لحركة شاس في الحكومة، علاوة على الوزير الاخر، الذي سيخلف درعي في وزارة الداخلية، وذلك حتى لا تنسحب شاس من الحكومة، لانها توفر للائتلاف اغلبية يهودية يستند عليها في الكنيست.

ومن جانب آخر، تستعد كتلة الليكود في الكنيست، بمناسبة الذكرى السنوية للانتخابات الاخيرة، القيام بحملة تستهدف حكومة رابين، وستشتمل هذه الحملة على نشر كراس، يتحدث عن فشل حكومة رابين في جميع المجالات، وتقصيراتها والخلل في عملها. وسيتضمن هذا الكراس اخفاقات الحكومة في المجال السياسي، وفشلها في المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي استيعاب الهجرة اليهودية، والى جانب ذلك ستجري مظاهرات ونشاطات احتجاجية ضد سياسة الحكومة.

ومع تصاعد هذه الحملة، تعيد اوساط الليكود، الجمود والطريق المسدود الذي وصلت اليه المحادثات السياسية في واشنطن، وطلب الوفد الفلسطيني المفاوض بحث مكانهة القدس في المفاوضات، تعيد ذلك الى فشل حكومة رابين في ادارة المسيرة السلمية.

ومن جهة اخرى، تجري مشاورات بين اوساط حزب العمل، بشأن قيام مظاهرات مؤيدة للحكومة، في محاولة لعدم ترك الشارع الصهيوني لليمين، بينما تؤيد اوساط

اخرى خوض حملة عدوانية ضد حملة الليكود المعارضة للحكومة، ولا يكفي الاكتفاء والاعتماد على مشاهدة الجمهور لما قدمته حكومة رابين من انجازات في كل موقع وشارع.

ولئن كان بمقدور اليمين الصهيوني الاستمرار في نشاطاته، الا ان هناك وضوحا في ان الجمهور الصهيوني، لا يزال بعيدا عن الشارع، وعندما شهدت حديقة الورود المحاذية لمكتب رئيس حكومة العدو، الاعتصام الهادىء الذي قام خلاله المستوطنون الصهاينة بنصب الخيام فيها، ولمدة خمسة أيام، فان هذا الاعتصام لم يشهد النجاح الملحوظ. وحتى الاعمال الصاخبة الاخرى التي يقوم بها المتطرفون من أمثال تساحي هنغبي والحاخام لفنغر، لا يمكن ان يكون لها أي تأثير، اذا لم تحظ بدعم جماهيري واسع، وليس في تجنيد تلامذة المدارس الدينية اليهودية لتأييد جهودهم.

ويعود ذلك الى وقائع ومؤشرات هامة، نحصرها فيما يلي:ـ

١ ـ لقد مرت عملية الانسحاب من سيناء بسهولة، ولم يسجل رد صهيوني ضدها.

٢ ـ غالبية الصهاينة، يتوقون الى تسوية تخرجهم في نهاية الامر، من الاحساس بانعدام الامن الشخصي.

٣ ـ غالبية الجمهور الصهيوني يفضل الجلوس في البيت، وهو ينظر نظرة لا مبالاة تجاه ما يجري في واشنطن، وقد حدث في الايام الماضية، أن جذب المطرب البريطاني التون جون اعدادا من الصهاينة، فاقت بكثير الاعداد التي جذبتها صورة ايتمار رابينوفتش في واشنطن.

بالرغم من صدور لائحة الاتهام ضد درعي، وما يقال عن حملة اليمين الصهيوني، ورد حزب العمل، واطراف اخرى على هذه الحملة، فان التحسبات التي تطرح حول قضية درعي، وما يقال عن احتمال رفع الحصانة عنه، لن تبحث في الدورة الحالية لاجتماعات الكنيست، ولن تكون قبل بداية الدورة الشتوية لاجتماعاته. كما ان الانشغال بردود أفعال اليمين الصهيوني، ووضع الخطط، لن يمنع حكومة العدو من ضرورة مواجهة الموقف في واشنطن، التي تجري فيها المفاوضات السلمية، حيث وصلت الامور الى منعرج خطير يهدد العملية السلمية. لقد أصبح واضحا أن حكومة رابين، تبذل جهودا للحيلولة دون اجبارها على الرضوخ للمتطلبات السلام، وتظهر في مواقفها، انها تسعى من وراء طروحاتها، للظهور أمام العالم والأمريكان، بأنها استنفذت كل البدائل للتوصل الى السلام.

وواقع الحال، ان حكومة العدو الصهيوني، تضع كل العقبات في طريق السلام، متذرعة بشتى الذرائع والحجج. وهي لذلك تبدي استعدادها للانسحاب في الجولان الى حدود آمنة ومعترف بها، وتقترح في المسار اللبناني انشاء لجنة عسكرية مشتركة لمناقشة الترتيبات الأمنية في الجنوب اللبناني، محاولة اخفاء مطامعها في منطقة الحزام الامني الذي تحتله، وهي ترفض البحث في موضوع القدس في المسار الفلسطيني، وتؤكد على هذا الرفض في توجيهاتها، التي صدرتها الى وفدها في واشنطن، بحيث لا تتاح له فرصة ابداء أية مرونة حول هذه المسألة، الامر الذي جعل من قضية القدس عقبة رئيسية في المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، بعد تلك المحاولات التي استمرت عشرين شهرا، لتجنب التطرق الى هذه المسألة، والتي أصبح من المستحيل ايجاد حل لها.

لقد بدت المفاوضات السلمية التي تجري في واشنطن، وخلال جولاتها التسعة الماضية، وتلك العاشرة التي تجري في هذه الايام، وكأنها وسيلة اخرى للحرب التي شنتها الدولة الصهيونية على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وليست تلك المعارك التي تخوضها حكومة العدو الصهيوني، والتي جاءت الى سدة الحكم حاملة راية السلام، الا وسيلة من وسائل الحرب الجديدة، التي تبدو معالمها في تلك الازمات المفتعلة، والاساليب المبتكرة والوعود الرنانة، والالفاظ الزائفة، التي تستهدف تثبيت واقع صهيوني، يرغب في اعطاء الشرعية لاحتلاله الارض الفلسطينية، والاراضي العربية في لبنان وسورية، والتي لم تستطع الحصول عليها، طوال سنوات الحرب العسكرية الشرسة ضد الامة العربية والشعب الفلسطيني.

غير ان الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، والتي أقرتها الشرعية الدولية والامم المتحدة، لابد ان تبقى الوسيلة التي يرد بها على اساليب الحرب، التي تبعها رابين في المفاوضات، وهي وسيلة قوية في مواجهة ألاعيبه وتعنته ■

اضواء على المأزق الامريكي والازمة البنيوية الامريكية

■ منذ نشر المؤرخ الامريكي بول كيندي كتابه "نهوض وانحطاط القوى العظمى" وجد عدد كبير من الامريكيين شبها كبيرا بين اوضاع بلادهم ومظاهر انحطاط القوى العظمى التي وصفها كينيدي في كتابه. واذا كان من الصعب وضع تصور كامل للخصائص التي تميز "النظام الدولي" الحالي، فان الاحداث التي يموج بها العالم اليوم تكشف مدى الفوضى والاضطراب واللاعقلانية التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على العالم.

والتساؤل الذي نود مناقشة اجاباته المحتملة هو: هل تتمكن الولايات المتحدة من المحافظة على وضعية القوة المهيمنة على، او القطب الواحد الذي يتحكم في "النظام الدولي" بطريقة احادية الجانب.. ام أن هناك قيودا تحد من هذا الدور؟

بداية، يمكن الولوج الى محاولة الاجابة على التساؤل المطروح، من خلال الزاوية التاريخية المقارنة، ففي مرات ثلاث خلال قرن واحد وقعت احداث دولية هائلة، واعقبها جميعا حالة "سيولة" في العلاقات الدولية و"اختلال" في توازن القوى. حدث هذا في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وحدث في اعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وحدث في اعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي القطب الأعظم "الثاني" في النظام الدولي (١٩٨٩-١٩٩١).

والمثير للانتباه ان حالات "السيولة" هذه في المرات الثلاث قد توافرت فيها جميعا سمتان اثنتان: أولهما، أنها ذات ملامح حادة، والتحولات الدولية التي تمت خلالها كانت جذرية، سريعة ومتلاحقة، وذلك بالرغم من كونها مرحلة انتقالية. ويبدو هذا واضحا في كل من المرتين الأولى والثانية. فحالة "السيولة" التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، كانت قد ساهمت في تغيير شكل النظام الدولي الذي كان قائما على توازن القوى بين النظم الامبريالية في آسيا واوروبا، الى شكل آخر يقوم على توازن القوى بين عدد من الدول (نظام متعدد الاقطاب: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا).. أما مرحلة "السيولة" التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، فكانت قد ساهمت في تغيير شكل النظام الدولي الذي كان قائما على تعدد الاقطاب، الى شكل آخر يقوم على "الثنائية القطبية".

وثانيتهما: أن الولايات المتحدة الامريكية، في المرات الثلاثة بدون استثناء، خرجت على العالم معلنة نفسها القطب الاوحد، ومبشرة بقيام "نظام دولي جديد". وفي المرتين الاولى والثانية، لم تدم زعامتها أو زعمها طويلا، اذ تفاعلت عوامل من داخلها او من خارجها لتفرض على الدور الامريكي حدودا لم يتخطاها. اما عن الوضع الراهن، فمن الواضح ان الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة عن القوى التالية لها ليست في اتساع الفجوة التي كانت موجودة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، اذ انها لا تنتج اكثر من خمس الانتاج العالمي، وهي أكبر دولة مدينة في العالم، وهي الدولة ذات أكبر عجز في الموازنة، وهي ايضا الدولة ذات التدهور النسبي الاعظم بين الدول الصناعية الكبرى في معدلات التقدم أو في عموم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي... الخ. وازاء ذلك، هل تنجح الولايات المتحدة الامريكية في فرض نفسها كقطب اوحد على العالم؟.

من الوجهة النظرية، يتعذر ان يقوم "النظام الدولي" على دولة عظمى واحدة فقط، اذ أنه "لا يمكن ان يكون هناك وجود دائم ومستقر لنظام دولي يقوم على قطب واحد". أما من الناحية العملية، فبالاضافة الى الازمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الولايات المتحدة، فان القوة العسكرية التي هي مرتكز التفوق

الامريكي تتعرض لتحديات وقيود تحد من هذا التفوق، وذلك من ثلاثة وجوه أساسية:

١ - عسكري، يتمثل في وجود قوى نووية متعددة لديها صواريخ عابرة للقارات، يمنع انفراد الولايات المتحدة بموقع القوة العسكرية الوحيدة.

٢ - سياسي، يتمثل في مدى مصداقية القوة العسكرية للولايات المتحدة في خدمة التوجهات الاستراتيجية الامريكية، وليس في دبلوماسية القوة، التي مارستها ضد العراق وآخرها وابل الصواريخ الثلاثة والعشرين، ما يدل على تأكيد التفوق، فما طعم هذا التفوق على دولة من .. العالم الثالث"؟

٣ - تكنولوجي، ويتمثل في مستوى التقدم الثقافي الذي وصلته عدد من الدول الصناعية الكبرى. فكم من الوقت تحتاجه اليابان او المانيا لتتحول الى دولة عسكرية متفوقة اذا دعت الضرورة الى ذلك؟

وهكذا فان هذه القيود تعرفها - ولا شك - الدول الصناعية الكبرى.. وحيث يوجد الادراك بهذه القيود، تتعامل الدول الكبرى على أساس ان المرحلة الراهنة مرحلة "سيولة"، أي مرحلة انتقالية او مؤقتة، يمكن استنفاذها الى نهايتها لتحقيق المزيد من القوة الصناعية، والاستعداد لبناء النفوذ السياسي والقوة العسكرية، دون خشية من الولايات المتحدة.

من الخطأ، اذا، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الامريكية يمكن ان تنجح في الاحتفاظ بوضعية القوة المهيمنة على النظام الدولي، او ان النظام قد استقر في شكل نظام "احادي القطبية".. اذ ان الادراك بهذه القيود، يشير الى ان الولايات المتحدة يمكن ان تصبح - على اقصى تقدير - قوة اقليمية كبرى اكثر منها قوة دولية عظمى.

ومن الجدير بالذكر، ان ادارة كلينتون اعتبرت، منذ الحملة الانتخابية، ان كل ما يحول بين الولايات المتحدة وقيادة العالم خطرا على الامن القومي الامريكي، اذ كان لسان حاله يقول "ينبغي لامريكا ان تقود العالم الذي بذلنا الكثير من اجل اقامته عن طريق سياسات خارجية تتصدى لتحديات وفرص العقد المقبل". ولكي تتوفر هذه القيادة ذكر كلينتون ونائبه غور استراتيجية للأمن جاء بها "الابقاء على مشاركتنا في الساحة الدولية، مستعدين لدحر التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار من البلدان الشيوعية السابقة، ومن الصراعات الاقليمية المستمرة. ان انتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء التهديدات التي تتعرض لها مصالحنا. واذا كان التحدي الذي يواجهنا الآن لم يعد يتمثل في حمل كل عبء، فانه ما زال يتمثل في ترجيح كفة الميزان". ومما يزيد الطين بلة "مبدأ كلينتون" في السياسة الخارجية الذي طرحه وزير الخارجية الامريكي كرستوفر مؤخرا، والذي مضمونه هو: ان على الولايات المتحدة ممارسة دور القيادة في العالم "وعندما نحمي ومصالحنا الحيوية سنفعل ذلك بشكل منفرد في حالة الضرورة". واستشهد بكلينتون الذي قال " لا يمكننا ان نكون اقوياء في الداخل اذا لم نكن اقوياء في الخارج".

لا شك ان النظرة التي تعتبر ان النظام الدولي قد هيمنت عليه القوة الامريكية، او انه قد استقر على شكل احادي القطبية، لابد وان تتراجع تحت تاثير احتداد الازمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الولايات المتحدة.. وعلى ما يبدو، فان النموذج الامريكي يحمل - داخليا - عوامل ضعف حقيقية، بالرغم من كل بريق النموذج والدعاية الكاسحة له.

ان المأزق الامريكي أكبر من تصور ادارة الرئيس كلينتون، وهو لا يتعلق فقط بالتفاصيل الكثيرة بل يطال أساسيات المجتمع الامريكي وبنيته الاقتصادية وأولويات الانتاج والاستهلاك، بحيث يمكن القول ان الولايات المتحدة دخلت في ازمة بنيوية، ويبدو ان مؤشرات نهاية النفق سلبية وليست ايجابية (٩,٥ مليون امريكي يعانون من البطالة، ١٦,٥ مليون عامل وموظف فصلوا من اعمالهم خلال السنتين الماضيتين، ٣ ملايين بلا مأوى، ٣٥,٧ مليون يعيشون من التسول، ٢٠ مليون يجهلون القراءة والكتابة، ٣٧٠ مليار دولار عجز الميزانية، ٤٠٠٠ مليار دولار ديونا، ٩٦٨٣٦ شركة أعلنت افلاسها في السنة الماضية). فالضعف الاقتصادي من ناحية يبدو واضحا.. اذ ان نسب البطالة المرتفعة والكساد والتضخم، تمثل أهم عوامل ضعف الاقتصاد الامريكي. وهو الامر الذي تغطيه الموارد التي تحصل عليها المصالح الامريكية فيما وراء البحار من خلال الشركات دولية النشاط (أو الشركات متعددة الجنسيات حسب التسمية الشائعة).

أضف الى ذلك، ان التقارير العلمية تشير باستمرار

قضايا دولية
قضايا دولية

الى تدهور حال المدرسة الامريكية وطلابها خاصة امام الطلاب الاجانب، وبالتحديد في علوم كالرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلي.. وربما هذا ما دفع الامريكيين الى وضع تقرير "أمة في خطر" في العام ١٩٨٤، بسرعة اصلاح التعليم في الولايات المتحدة.. وكذلك تقريرا رئاسيا آخر في نهاية العام ١٩٩١ بعنوان "استراتيجية للتعليم في امريكا حتى سنة ٢٠٠٠"، طالب فيه الرئيس الامريكي ان تتحول الولايات المتحدة الى أمة من الدارسين، اذا ارادت انقاذ مستقبلها. بعد ما وصلت نسبة الامية بها الى اكثر من ٨٪.

وازاء الازمة البنيوية، التي وصفناها اعلاه، حدد الرئيس كلينتون، اثناء الحملة الانتخابية، الخطوط العريضة لسياسته الاقتصادية كما يلي: -

١ - تطوير البنى التحتية للاقتصاد الامريكي وبصورة خاصة الطرق والمطارات وأبنية المدارس.

٢ - تحسين مستويات التعليم في الولايات المتحدة خصوصا على مستوى الدراسة الثانوية.

٣ - ضبط عجز الموازنة وتخفيضه من مستوى ٤٠٠ مليار دولار الى حوالي ٢٠٠ مليار دولار خلال اربع سنوات.

٤ - تحسين شمولية الضمانات الصحية وضبط ارتفاع اكلاف العنايات الطبية بحيث يشمل التامين جميع الامريكيين المحتاجين وتبقى الاكلاف ضمن طاقة الاقتصاد على التحمل.

٥ - تطوير قدرة الاقتصاد الامريكي على المنافسة وتحقيق التكافؤ ان لم يكن التفوق في مجالات الانتاج المتطور، كما في ما يخص المنتجات الالكترونية الجديدة، سواء منها البضائع الاستهلاكية والمنتجات الخاصة بالكشف عن الامراض ومعالجتها.

٦ - الانتباه الى شؤون البيئة وتخفيف الاضرار الناتجة عن وسائل الانتاج المتبعة وتحسين فعالية استهلاك الوقود في السيارات والبحث عن مصادر طاقة جديدة لاحلالها محل النفط الذي تزيد الحاجة لاستيراده في حال استمرار الانتاج واستعمال السيارات على الانساق الحالية.

الا ان نتائج الاشهر الستة من عمر الادارة الامريكية اسفرت على ثلاث حقائق رئيسية:

١ - عدم نجاح كلينتون في احداث اي تغيير داخلي ملموس، سواء كان اقتصاديا او اجتماعيا، الامر الذي يدفع فئات كثيرة من المجتمع الامريكي للتساؤل عن مدى صدقية الوعود الانتخابية التي ادت الى فوزه بالرئاسة، ومن مؤشرات ذلك انخفاض شعبيته الى مستوى ٣٧ ٪.

٢ - تشكيك الرأي العام الأمريكي بقدرة الادارة على التعامل مع الامن الداخلي والازمات الداخلية: تفجير مركز التجارة العالمية في نيويورك والحريق الجماعي الذي راح ضحيته عدد كبير من المتدينين الامريكيين المتطرفين في ولاية تكساس.

٣ - استحواذ السياسة الخارجية على جل اهتمام الرئيس الامريكي على حساب الاهتمام بالقضايا الداخلية، اذ ان وزير الخارجية كريستوفر أعلن في خطاب اخير له مسؤولية الولايات المتحدة في القيادة العالمية قائلا "اننا نقف على أهبة الاستعداد للعمل بحذم لحماية مصالحنا متى وحيث دعت الضرورة. وعندما تدعو الضرورة سنعمل من جانب واحد لحماية مصالحنا..".

لذلك فمن المتوقع ان تقدم الولايات المتحدة الامريكية على التدخل عسكريا في المناطق الحيوية بالنسبة لمصالحها، كما هو الحال مع التدخل في الصومال لضمان طريق امدادات النفط وبسط السيطرة على البحر الاحمر، وكذلك استمرار التدخل في العراق واخره وابل الصواريخ على مدينة بغداد. بينما في البوسنة، حيث المصالح الامريكية غير حيوية، فلم تتدخل امريكا عسكريا لفرض ما يسمى بـ "الشرعية الدولية".

ان المأزق الامريكي والازمة البنيوية وديبلوماسية القوة التي تمارسها الادارة الأمريكية تدل كلها على تخبط السياسات الامريكية، مما يشير الى عدم امكانية نجاح الولايات المتحدة في فرض نظام هيمنتها على العالم، ويبدو ان ادارة كلينتون لم تتعلم دروس عهد الرئيس بوش التي اظهرت حدود القوة وعجزها عن حل المشكلات المطروحة على العالم. فشعوب العالم تتطلع لنظام دولي جديد يستبعد القوة من علاقات الدول، كما يستبعد العنف والقهر من علاقات السلطات بشعوبها، ويعترف لجميع الشعوب بحقها في تقرير مصيرها بحرية، ويضمن حقوق الانسان الفردية والجماعية، كما يضمن الطعام لكل فم والسلام والامن لجميع الشعوب.

كتاب

امريكا على ابواب القرن الواحد والعشرين:

صعود وسقوط الامبراطورية الامريكية

(١)

البناء الاقتصادي - الاجتماعي سيحول امريكا الى دولة من الدرجة الثانية

■ قبل سنوات، سنة ١٩٨٩، ظهر كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى" للكاتب بول كنيدي، وأحدث هزة قوية في العالم كله وفي أميركا بوجه خاص. وجوهر الكتاب أن صعود القوة العظمى وسقوطها مرتبطان بقوتها الاقتصادية وأن متابعة الامبراطوريات العظمى في التاريخ، من الامبراطورية الرومانية الى بريطانيا العظمى، تبين أن انحدار القوة العظمى يصاحبه ويسبقه تخلف مكانتها الاقتصادية. فحين يعجز البناء الاقتصادي والانتاجي للامبراطورية، أية امبراطورية، عن مواكبة ومؤازرة الأهداف السياسية والعسكرية لتلك الامبراطورية وتقصر قواها الذاتية عن خدمة تلك الأهداف، فان العد العكسي يكون قد بدأ وتراجع الامبراطورية عن مكانتها العالمية يصبح مسألة وقت فقط.

وحذر بول كنيدي، أو تنبأ، بأن أميركا تسير في طريق الامبراطوريات التي سبقتها، فتراجع مكانتها الاقتصادية وآلتها الانتاجية وقوتها التنافسية أمام اليابان وأوروبا الغربية ينذر بنهاية العصر الذهبي لأميركا وبداية تراجعها عن مكانتها العالمية.

وقبل أسابيع فقط عاد بول كنيدي الى الموضوع نفسه من جديد وأصدر دراسة مكملة أو تفسيرية لكتابه السابق. ففي الظروف الجديدة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد أميركا الحالي بمكانتها كالقطب العالمي الوحيد، يحاول بول كنيدي أن يرى مكانة أميركا في المستقبل وهل ستستطيع أميركا أن تحتفظ بمكانتها الجديدة أم أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية، في مجملها، سوف تدفع أميركا الى الوراء، وتضعضع مكانتها العالمية الحالية. ولا يخرج الكاتب باجابة مبسطة وواضحة، فالعوامل معقدة ومشتبكة والصورة الاميركية متعددة العناصر، التي كثيرا ما تتناقض فيما بينها، ولكنه رسم صورة اجمالية وموجزة لهذه الصورة الأميركية المعقدة التي يخرج منها بأن كل الاحتمالات واردة وأن التراجع الأميركي عن موقعه الحالي هو احتمال كبير.

وسنحاول فيما يلي ايجاز هذه الدراسة - التحليل - التوقع:

يتعرض العالم اليوم لقوتين أساسيتين سوف تؤثران تأثيرا حاسما في رسم خارطة المستقبل وهما: العامل الديمغرافي (السكاني) العالمي والعامل العلمي. فكيف سوف تتأثر أميركا بهذين العاملين؟

أميركا اليوم، بالمعنى التقليدي للقوة أي القوة العسكرية، هي القوة الأولى في العالم ولا ينافسها في مكانتها أية دولة أخرى بما في ذلك روسيا والصين، وهي تتمتع حاليا بكل متطلبات وشروط مكانتها العالمية.

فاستراتيجيا، تتمتع بتفوق واضح في قوتها الصاروخية والنووية. وتقنيا، تتمتع قواها المسلحة بكل ما يتيح لها خوض حروب "ذكية" بفضل تقدم أسلحتها، من الطائرات الخفية التي لا يكشفها الرادار الى أسلحة الميدان. وأخيرا فان أميركا هي القوة الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تصل الى أي مكان في العالم، بفضل أساطيلها الجوية والبحرية وقواعدها المنتشرة في أماكن استراتيجية في العالم كله، ولكن هذه القوة الهائلة فرضت أعباء اقتصادية هائلة أيضا، اتفق الحزبان الديمقراطي والجمهوري على تحملها في ظل الحرب الباردة. واستطاعت اميركا أن تكسب مكانتها العالمية ولكن بثمن باهظ أضر بقوتها الاقتصادية وأعطى مزايا

اقتصادية لليابان والمانيا. وبهذا فان تمتع أميركا بهذه المكانة لم يكن "بركة" تحل بالشعب الأميركي.

وأميركا حاليا تخوض جدلا مع نفسها بين اتجاهاتها بعد انحسار الخطر الشيوعي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي، وهو جدل سيستمر حول أميركا الخارجية والالتزامات التي تفرضها هذه السياسة. فهل من الضروري أو من مصلحة أميركا أن تستمر في الانفاق للمحافظة على آلتها العسكرية الهائلة؟

وهذا الجدل لا يمكن فصله عن الهموم الداخلية، بسبب كلفته الاقتصادية التي يدفعها الشعب الأميركي ثمنا للاحتفاظ بمكانة أميركا العالمية. فالميزانية العسكرية الحالية تبلغ: ثلاثة آلاف مليون دولار في السنة، وهذا يعني تحويل الأموال والطاقات والمصادر بعيدا عن المجالات غير العسكرية. ففي سنة ١٩٨٨، بلغ حجم الانفاق على الأبحاث العسكرية ٦٥٪ من اجمالي الأبحاث، في حين لم يخصص لأبحاث البيئة سوى نصف من واحد في المئة، واثنين من واحد في المئة للأبحاث الصناعية. وقد عكس هذا الواقع نفسه في مجال التجارة العالمية، حيث تمكنت اليابان وألمانيا من الفوز بحصة متعاظمة من السوق العالمي. فهاتان الدولتان لم تتحملا أية أعباء عسكرية واستطاعتا توجيه معظم ميزانيات الأبحاث والتطوير في الصناعات السلمية مما أحرز لهما مكانة متقدمة في التجارة العالمية.

والسؤال هو: هل يستطيع البناء الاقتصادي الأميركي أن يستمر في تخصيص جزء كبير من قدراته المالية للانفاق على التزاماته العسكرية حفاظا على مكانة أميركا كقوة عالمية، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ باقتصاد مدني صناعي وانتاجي متين ومنافس في الميدان العالمي وقادر، بالتالي وفي نهاية الأمر، على تحمل الانفاق العسكري؟

في الواقع، فان حجم وتعقيدات الاقتصاد الامريكي لا يسمح بالقول أن الاقتصاد الأميركي ضعيف وأنه لا أمل فيه كما لا يتيح القول أنه قوي جدا، فهو مزيج من الاثنين. ولكن الحقيقة الأكثر أهمية هي أن معدلات النمو قد تباطأت بدرجة كبيرة في الثلث الأخير من القرن الحالي. وهذا يعني لأميركا حدودا لثرواتها وطاقاتها وامكانياتها.

وتباطؤ النمو قد لا يعني كثيرا لبلد كسويسرا أو لوكسمبرغ ولكنه مؤشر خطير في بلد كالولايات المتحدة الأميركية هي القوة العسكرية الأولى في العالم.

وفي ظل هذه الظروف، اذا استمر تباطؤ النمو لمدة طويلة فانه سوف ينتج ويزيد من المشاكل حتى يصعب على أميركا تحمل أعباء قوتها العسكرية والاحتفاظ بمستواها الحالي، وتلبية حاجاتها الاجتماعية وسداد ديونها. وجدير بالملاحظة أن الأجرة الأسبوعية الحقيقية مستمرة بالانخفاض منذ ١٩٧٣ وهو ما يدفع أميركا الى الاهتمام بالقضايا الفورية (الأعباء الصحية، التقاعد، سداد الديون) أكثر من اهتمامها بالاستثمار.



ويزيد في حدة هذه المشكلة اذا استطاعت دول أخرى أن تحقق معدلات نمو أعلى وتغيير العلاقات الاقتصادية فيما بينها. لأنه ببساطة، فان القوى العظمى لا تستطيع المحافظة على أوضاعها دونما تغيير والى ما لا نهاية اذا كان اقتصادها يتراجع نسبيا. وأكثر من ذلك، فلان هذا التراجع يحدث تدريجيا ويكون نسبيا، أي أنه هادىء وغير ملحوظ وليس دراماتيكيا، فكما يقول أحد الاقتصاديين، أن بلدا تتباطؤ انتاجيته الاقتصادية ويتراجع وراء أقطار أخرى، بمقدار واحد في المئة على مدى مئة سنة، كما حدث لبريطانيا، يمكن أن يتحول من القوة الصناعية العالمية الأولى بلا منازع الى اقتصاد ضعيف. وهذا البطء في الانتاجية حول بريطانيا من دولة عالمية اولى الى دولة من الدرجة الثانية.

وهذا هو ما دفع السيدة مارغريت تاتشر الى أن

تصرخ وتهدد بحدوث "كارثة" اذا تباطأ الاقتصاد الأميركي وتخلف وراء اليابان. لأن النمو البطيء سوف يقضي على مكانة أميركا الدولية ويؤدي الى تغير جديد لمصلحة اليابان. فتراجع الانتاجية يحول دون تلبية حاجات الاهداف المطلوبة لدولة عظمى.

ولا يمكن سداد الديون الأميركية الا بمزيد من الانتاجية. والمشكلة في الديون الأميركية أنها حاصلة على كل المستويات.

ففي ١٩٦٠، بلغ دين الحكومة الفدرالية ٥٩،٦ بليون دولار وبلغ الدين الوطني ٩١٤،٣ بليون دولار. وفي ١٩٩١ (بسبب زيادة الانفاق العسكري دون زيادة الضرائب) قفزت هذه الديون كما يلي: بلغ دين الحكومة الفدرالية ٣٠٠ بليون دولار والدين الوطني ٤ تريليون دولار (أي أربعة آلاف بليون دولار). وهذه المبالغ لا تشمل التزامات الحكومة الأميركية بموجب برامج مختلفة (ضمان الزراعة وقروض للمزارعين والطلبة وبرامج التأمين) البالغة ٦ تريليون دولار.

والفائدة السنوية على هذه المبالغ تبلغ ٣٠٠ بليون دولار أي ١٥٪ من اجمالي المصروفات الحكومية. وكما كتب المحرر الاقتصادي لجريدة "وول ستريت" فان مدفوعات الفائدة فقط "تزيد عن اجمالي المصروفات على الصحة، العلوم، الفضاء، الزراعة، الاسكان، حماية البيئة، وادارة العدل".

ولا ينتظر أن تزيد مدفوعات الفائدة بزيادة الديون المتوقعة، فقط، بل الأسوأ هو أن جزءا كبيرا من الفوائد تذهب الى مقرضين خارج أميركا، أي أن هذه الأموال لا تبقى في أميركا.

وحمى الديون لم تقتصر على الحكومة الفدرالية ولكنه انتقل ليضرب بقية الولايات الأميركية والحكومات المحلية والمواطنين الأميركيين العاديين والمؤسسات الاقتصادية. فقد بلغت حاليا ديون "المستهلكين" ٤ تريليون دولار. كما أن ديون المؤسسات الاقتصادية بلغت مستوى يضطرها حاليا الى دفع ٩٠٪ من دخولها بعد الضرائب كفوائد على قروضها. وباختصار، فان اجمالي الديون العامة والخاصة تبلغ حاليا حوالي ١٨٠ في المئة من اجمالي الدخل القومي GNP، أي المستوى نفسه لسنة ١٩٣٠ أي قبيل الانهيار الاقتصادي في الثلاثينات.

كذلك سجل ميزان المدفوعات والحسابات الجارية تغيرا كبيرا من سنة ١٩٥٠ و١٩٦٠، حين كانت أميركا تتمتع بفائض كبير. فمنذ ١٩٧١، أول سنة حدث فيها عجز في ميزان المدفوعات الأميركي، الى اليوم، وأميركا تشتري أكثر مما تبيع. وفي سنة ١٩٨٧، بلغ الدين الأميركي رقما مذهلا هو ١٧١ بليون دولار، وبعد ذلك نزل ليسجل أرقاما أقل ولكنها حوالي ١٠٠ بليون دولار من سنة لأخرى.

والدخول غير المنظورة لا تغطي هذا العجز، كما يحدث في بلاد أخرى. وهكذا تحولت أميركا من موقع الدائن الأكبر الى المدين الأكبر في العالم في أقل من عشر سنوات.

وقلب العجز التجاري هو تآكل القوة النسبية للصناعة الأميركية. فقد تراجع الانتاج الأميركي في عدة قطاعات، رغم أن أميركا ما تزال الرائدة والأكثر تفوقا في بعضها (برامج الكمبيوتر). وسبب ذلك هو ضعف القوة التنافسية للصناعة الأميركية أمام الصناعات العالمية المماثلة، التي استطاعت أن تحقق انجازات ضخمة وتأخذ من أميركا مزيدا من الأسواق والحصص في التجارة العالمية.

ففي ثماني صناعات أساسية: السيارات، الكيماويات، الطائرات التجارية، الالكترونيات الاستهلاكية، الأدوات الصناعية، الكمبيوتر، الصلب والحديد، النسيج، من بين هذه الصناعات الثماني الكبرى نجد أن أميركا لا تحقق فائضا تجاريا الا في صناعتين فقط: الكيماويات والطائرات التجارية.

ويزيد في الأخطار الناتجة عن تراجع الصناعات الأميركية ان دولا أجنبية تتقدم حاليا في بعض فروع الصناعات العسكرية التي يعتمد عليها البنتاغون. فماذا يحدث لو أن دولة أجنبية استطاعت أن تحتكر صناعة عسكرية متقدمة؟ (اليابان، مثلا تحتكر حاليا صناعة بعض أجزاء الطائرات الحساسة التي لا تتأثر بالحرارة).

والسؤال الذي يطرح نفسه: أليس من المتوقع أن يستمر تحرك ميزان القوى الانتاجية الى درجة تنتهي عندها أميركا كقوة رقم واحد؟ ■

يتبع في الحلقة القادمة

تتمة رأينا

وضعهم النهائي والاتفاق عليه".

يبدو ان كيسنجر قد استنبط نظرية التجويع من فلسفته البرجوازية الصهيونية، وعن جهل تام بطبيعة تركيب كيمياء الدم الفلسطيني الجبار، وما يشاهده العالم من بطولات خارقة وصمود معجزة في اكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان الفقراء.. في قطاع غزة، يؤكد خطل نظرية كيسنجر، ويؤكد ان الفقراء المتشحين بالكرامة الوطنية هم الاكثر استعدادا للتضحية، والاكثر ايمانا بحتمية النصر. فهم ليس لديهم ما يخسرونه سوى البؤس والحرمان مقابل الاستشهاد، ارقى طموحات المؤمنين.

وتختار امريكا توقيتا لقصف بغداد بتهمة محاولة اغتيال بوش في الكويت في وقت لا تزال محاكمة، المتهمين بالعملية قائمة. الامر ليس صدفة.. فالعلاقة بين ما يجري في الجولة العاشرة من محاولات لتدجين وترويض الموقف الفلسطيني وبين قصف بغداد واضحة للعيان. فمسيرة السلام الامريكي الصهيوني كما اشرنا ترى ان بغداد تمثل في ضمير الانسان الفلسطيني والعربي موقع قوة مستقبلية، ورئة مليئة بهواء الكرامة العربية النقية، وهي وان تأجلت بسبب الحصار، فانها لا بد قادمة ولا بد لانتشار اكسجين الرافدين ان يغمر ويطغى على أكسيد الكربون الكويتي السام والعفن. اضافة الى ان الموقف السوري يستطيع ان يناور ويجادل في حقه بالانسحاب الكامل للعدو من الجولان في ظل وجود عراق قوي ومنبعث من ركام الحصار الى تخوم التحدي. فرغم الخلاف السوري العراقي، فان مصلحة سوريا تكمن في ان يكون العراق وما يمثله من قوة اقليمية، اضافة، لموازين القوة العربية على طاولة المفاوضات.. ففي غياب العراق، وحصاره وتجريده من امكانية الانبعاث القومي فان سوريا التي ستصبح بلا عمق استراتيجي، ستسلم بالشروط الاسرائيلية وبالسلام الصهيوني الكامل مقابل الجولان المنقوصة السيادة ودمشق المجردة من السلاح. وفي هذه المعادلة ستتكرس اورشليم عاصمة ابدية للصهاينة ولن ترى دولة فلسطين المستقلة النور في المدى المنظور، وهذه هي مقدمات السلام الصهيوني والهيمنة الاسرائيلية على المنطقة العربية والاسلامية بأسرها. انها اسرائيل الكبرى في مخططات النظام الشرق اوسطي الجديد الذي تخطط له امريكا.. انها اسرائيل الاحتلال الاقتصادي والاحتكاري. انها هيمنة التكنولوجيا الاسرائيلية وفرض التخلف العربي، وتكريس التجزئة والتبعية في ظل الهيمنة الاقتصادية للكيان الصهيوني.

لقد تركزت في المرحلة الاخيرة الحملة على العراق بعد ان لفقت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (*CIA*) ومكتب التحقيق الفدرالي (*FBI*) تهمة محاولة العراق اغتيال بوش خلال زيارته للكويت. وصاحب هذا التركيز محاولة ابراز ما يسمى (بالمجلس الوطني العراقي) ودفع السعودية لدعمه والتعامل معه في محاولة لتوسيع نار الفتنة والاقتتال الداخلي في العراق والتقليل من هيبة وسيطرة النظام الشرعي بقيادة الرئيس صدام حسين. لقد اعلن الامريكان وعملاؤهم فشلهم في انجاح اي محاولة انقلاب ضد النظام العراقي الشرعي.

من الملاحظ تركيز نشرة البوليسي ووتش (*POLICYWATCH*) الصادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى خلال شهري ايار وحزيران وبشكل مستمر على العراق وضرورة القضاء على نظامه ومنعه من استعادة قوته وشرعية وجوده في المجتمع الدولي. فقد ركزت النشرة وبالتحديد في اعدادها المتلاحقة رقم ٨١ بتاريخ ٥ ايار ورقم ٨٢ بتاريخ ٦ ايار ورقم ٨٣ بتاريخ ١٤ ايار ورقم ٨٤ بتاريخ ٢١ ايار ورقم ٨٥ بتاريخ ١٠ حزيران ورقم ٨٦ بتاريخ ١٠ حزيران ايضا ورقم ٨٨ بتاريخ ١٤ حزيران واخيرا رقم ٩٠ الصادرة اليوم بتاريخ ٣٠ حزيران والتي تحيي كلنتون على قصفه العراق وتطالب بالمزيد من القصف تحت شعار ردع العراق عن العدوان.

ان تركيز نشرة البوليسي ووتش على اضعاف العراق يرتبط مباشرة بسياسة معهد واشنطن ومديرها التنفيذي السابق مارتن انديك الذي يشغل اليوم موقع مستشار الرئيس كلنتون للأمن القومي. ولقد ركزت النشرة في اعدادها المتعاقبة على التعامل مع العراق في موضوع محاولة اغتيال بوش باعتبارها قضية تتعلق بالامن القومي الامريكي الذي يتطلب ردا عسكريا وليس كقضية جريمة عدلية يتم التعامل معها قضائيا.

ومن هنا جاء الدفع الصهيوني المركز لضرورة قصف بغداد وربط أهمية ذلك بالامر الذي سيساعد ما يسمى "بالمجلس الوطني العراقي" لزعزعة النظام الشرعي في العراق كما يعتقد صهاينة امريكا. فقد جاء في احدى نشرات "البوليسي ووتش" في معرض تحريض ادارة كلنتون على العدوان على العراق ما نصه "اذا اثبتت الولايات المتحدة بانها غير راغبة للرد بقوة على محاولة الاغتيال، فانها تقدم اشارة عن فشلها في القيادة، وتنسف الوعد الناتج عن استقبال السعودية للمجلس الوطني العراقي".

وكانت النشرة قد تناولت موضوع التبني الاخير للسعودية لدعم ما يسمى بالمجلس الوطني العراقي بقولها: "حيث ان الاعضاء الرئيسيين في التحالف المناهض للعراق يتفقون حتى الان على هدف اسقاط نظام صدام، فانهم جميعا يركبون خيولا مختلفة لتحقيق هذا الهدف بحيث تقاطع جهودهم بعضها البعض في هذه العملية. ومع تبني السعودية للمجلس الوطني العراقي، فلاول مرة يتحقق الان درجة مميزة من التنسيق بين الفرقاء الاساسيين. ان قيادة الولايات المتحدة في هذا المجال تتحمل مسؤوليتها، وان استمرار ممارسة القيادة هو امر ضروري لتحقيق التقدم، والمحافظة على وحدة التحالف. ومن المواضيع التي يتحتم بروزها الرد المناسب على محاولة صدام اغتيال بوش".

اما مؤسسة التراث *The Heritage Foundation* المؤسسة الاكثر رجعية في مؤسسات الصهاينة الامريكيين فقد حرضت وبشكل مباشر في نشرتها "المذكرة التنفيذية *Executive Memorandum*" بتاريخ ١١ حزيران على ضرورة قصف العراق، محددة المواقع التي يجب استهدافها والاسلحة التي يجب استخدامها حيث تنص على الشكل التالي: (على كلنتون ان يعمد الى القوة العسكرية لمعاقبة صدام وردع اي محاولة ارهابية مستقبلية تعويضا عن ضرب اهداف رمزية. على الولايات المتحدة ان تقوم بشن غارات جوية منتظمة وضربات بصورايخ كروز للمنشآت ذات القيمة الاكبر لصدام، قواته الامنية، حرسه الجمهوري ومصانع الاسلحة العسكرية).

ان هذا التركيز الصهيوني الامريكي في عهد ادارة كلنتون على ضرورة الانتقام من صدام حسين الذي اعلن في يوم من الايام انه يرى اضواء القدس من عمان كما يراها وهو في بغداد، والذي قام باطلاق صواريخ الحسين والعباس على الكيان الصهيوني في أوج تصديه للعدوان الثلاثي الغاشم الذي شنه بوش تحت شعار تحرير الكويت. ان هذا التركيز في الوقت الراهن يستهدف قتل الامل الفلسطيني في الدور العراقي الفاعل المساند للشعب الفلسطيني

ان الربط الصهيوني الامريكي بين قصف بغداد وبين ما يجري في واشنطن في محاولة لفرض وثيقة اعلان مبادىء امريكية على الطرف الفلسطيني، بحيث يقبل بوثيقة تغيب عنها القدس التي هي مفتاح السلام.. وان وضعت في سياق الحضور اللفظي المعهود في الغموض الامريكي المدمر، فالصيغة المتوقعة حول القدس والتي سيتم تسليمها للوفد الفلسطيني هذا اليوم ستنطلق من صيغة مدريد المجحفة والغامضة والتي تحدد الموقف الامريكي القديم "ان القدس ستظل موحدة، ووضعها سيتم تجديده في المفاوضات من الاطراف وان الادارة الامريكية لا تعترف بضم شرقي القدس الى اسرائيل"، هكذا هو الوضوح الامريكي البناء؟!! موحدة وغير مضمومة. كيف.. وهي فوق ذلك وبقرار من الكونغرس الامريكي "العاصمة الابدية لاسرائيل"!!

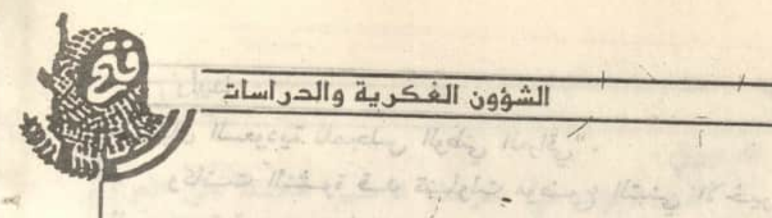
ان الوثيقة الامريكية القادمة لن تكون اسوأ من الوثيقة التي سبقتها.. وقد تعودنا على التعامل مع هذه الوثائق الامريكية المنحازة دائما الى الكيان الصهيوني. وان القصف الذي تعرضت له بغداد او الذي ستتعرض له لن يكون اسوأ من الجرائم التي ارتكبها بوش في عدوانه الثلاثيني. وبغداد التي صمدت ببطولة امام قصف "المزراب" لن تخشى من قصف "الدلف".

وان الحصار الذي تحاول امريكا فرضه على شعبنا داخل الارض المحتلة وعزل القدس وتجويع غزة لن تخرج شعبنا من جلده الجبار وعنفوان دمه المكابر فيثبت صحة نظرية كيسنجر التي مفادها انه بالتجويع يتم التطبيع. ان شعبنا، شعب القوم الجبارين يعلن باعتزاز واباء "سنظل نقاتل حتى آخر لون للغزو.. وسنرد الى الارض عطاياها، ونعيد الى التاريخ الوجه... وسنشنق جاسوس العصر المتستر خلف الدين... ليثبت ان الصهيونية اهل كتاب.. والوطنية الحاد.. والثورة كفر بالرب... فليس لكم يا فقراء النفط.. سوى حرب الشعب".

فبصمودنا.. وبقتالنا المستمر وبانتفاضاتنا الجبارة نستطيع ان نفرض وجودنا الفاعل في معادلة المصالح الدولية المشتركة في المنطقة.. تلك المصالح التي لا تتحقق بدون الاستقرار.. ونحن بما يمثله حقنا وما تمثله قضيتنا وما يمثله اصرار شعبنا واستعداده الدائم للتضحية وايمانه المطلق بحتمية النصر نشكل الركيزة الاساسية في تحقيق الاستقرار.. ومقابل تفاعل هذه الركيزة، نستطيع ان نفرض على امريكا تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

هذه طريقنا.. وهذا هو قدرنا في مسيرتنا المظفرة حتى النصر بعونه تعالى..

وانها لثورة حتى النصر.



الصفحة الأخيرة

كان التحدي ولا يزال

"في اللحظات الصعبة، التي تواجه الانسان أو المجتمع، يصبح من أخطر الامور تلك الدعوات اللابريئة لاهالة التراب على جسد الارادة والعزيمة والامال العظيمة.

فاصحاب هكذا دعوات، يحلمون بجبنة النظام الدولي الجديد ولو على جثة الوطن، وجثة الامال العريضة لهذا الشعب الطيب".

(٢)

رغم الليل، وصقيع الحدود، وبؤس دعوات النظام "الدولي" الجديد، فلا زالت وصايا الوطن حارة وندية في قلوب الرجال، ولا زالت السكين تلمع في وجه المستعمر الصهيوني، ولا زال الجنوب يضج بنبضات الحياة التي تصنعها بنادق الرجال الذين يحلمون بعالمهم الجديد، عالما يكون لهم، ويتسع لحشود الآمال التي لا تزال تتصاعد منذ أن وطأت قدم صهيون تراب هذا الوطن الصابر.

(٣)

منذ أيام زارنا الخامس من حزيران، وبعده السادس من حزيران، والأول، حمل ذكرى الهزيمة، وكيف يمكن ان تحمل الصعوبات في أحشائها نقيضها فكانت ولادة عصر الفدائيين، عصر الرجال الذين لم يسمعوا سوى صوت الوطن، فجاءوا من كل فج عميق، يحملون نبض دماءهم، واماالهم، وينزعون لتحويلها حقائق عصر جديد..

آه يا زمن الفدائيين، يا زمن العدل، والرجولة والاخلاص.. نذكرك الآن.. ونذرف دمعة أسى على واقع لا يليق.

وجاء السادس من حزيران، وكل الاماكن/ التاريخ، في البال.. بطولة عين الحلوة، بطولة الشقيف، وقوة المواجهة عند بوابات القاسمية وصور، وروعة الصمود والبطولة التي غزلت من دقائق الزمن، بالارادة والتصميم على البقاء والحياة والانتصار..

السادس من حزيران، انه ليس تاريخا ومحطة ذكرى، انه أعمق، وأكثر جدوى لمن يريد أن يواجه "العبرة"، بامكاننا.. نحن ونحن فقط (الناس/الشعب/الامة) تغيير ما هو سيء الى حسن، وبامكاننا نحن فقط بالجهد والتنظيم والعطاء، وروح الصمود، أن نجعل من الرقم الصعب في المعادلة، حقيقة وواقع وحياة، ذلك كان التحدي.. ولا يزال..

وتلك الروح الجياشة بالعطاء والمحبة لا تزال لمن يريد ان يراها.. فنحن نرى العالم حسب لون "العدسة" التي على العين، ويا شهداء الزمن الجميل والصعب، لن تذهب دماؤكم هدرا..

آخيرا..

لازال القول صحيحا "لا يحرث الارض الا عجولها".

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص. ب. 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599